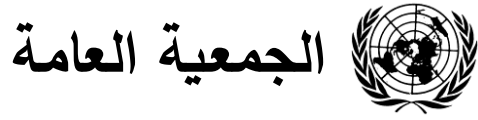


Distr.: General  
20 February 2024  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

26 شباط/فبراير - 5 نيسان/أبريل 2024

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## القضايا الراهنة والممارسات الجيدة في مجال إدارة السجون

تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة  
القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أليس جيل إدواردز\*

موجز

تقدم المقررة الخاصة المعنية بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أليس جيل إدواردز، تحليلاً في هذا التقرير لبعض أهم القضايا المتعلقة بإدارة السجون في جميع أنحاء العالم، بما يشمل أبرز الاتجاهات العالمية الناشئة، وتحدّد عدداً من الممارسات الجيدة المطبّقة على الصعيد الوطني للمساعدة في معالجة هذه القضايا. وهي ترى أنه رغم وجود معايير متفق عليها دولياً لحماية جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم، لا تزال ثمة ثغرات رئيسية في المعايير، وكذلك في تطبيقها. ويتضمن التقرير عدداً من التوصيات المحدّدة للإسهام في وضع ممارسات وأساليب عادلة وإنسانية في مجال إدارة السجون.

\* قدّم هذا التقرير إلى وحدة خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي كي يتضمّن آخر المعلومات المستجدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً- أنشطة المكلفة بالولاية

- 1- أجرت المقررة الخاصة المعنية بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أليس جيل إدواردز، زيارتين قطريتين رسميتين، أولاً إلى أوكرانيا في الفترة من 4 إلى 10 أيلول/سبتمبر 2023<sup>(1)</sup>، ثم إلى شيلي في الفترة من 16 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023<sup>(2)</sup>. وأصدرت ما مجموعه 52 رسالة إلى الدول والجهات من غير الدول و42 بياناً صحفياً، إما بصفة فردية أو بالاشتراك مع غيرها من المكلفين بولايات<sup>(3)</sup>.
- 2- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّمت المقررة الخاصة تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان عن الممارسات الجيدة القائمة على الصعيد الوطني في مجال التجريم والتحقيق والمقاضاة وإصدار الأحكام على جرائم التعذيب<sup>(4)</sup>، وتقريراً إلى الجمعية العامة يتضمن استعراضاً سنوياً لمسألة التعذيب في العالم، إلى جانب دراسة مواضيعية عن التجارة العالمية في الأسلحة والمعدات والأجهزة التي تستخدمها سلطات إنفاذ القانون وسائر السلطات العامة التي يُحتمل أن تمارس التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة<sup>(5)</sup>.
- 3- واضطلعت المقررة الخاصة بـ 15 مشاركة عامة في ولايات قضائية متعددة لإنهاء الوعي وتقديم المشورة التقنية بشأن حظر التعذيب، والتقت بمجموعة من الوفود الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة على مدار العام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمّت الإشارة إلى عمل المقررة الخاصة في أكثر من 250 من المنشورات في حوالي 60 بلداً.
- 4- وفي الفترة من 1 إلى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تشرّفت المقررة الخاصة بالاستماع إلى شهادات 15 ضحية من ضحايا التعذيب من جميع أنحاء منطقة أمريكا اللاتينية في إطار "جلسة استماع من أجل أم الجراح"، عُقدت في بوغوتا، ونظّمها مركز كولومبيا لمؤسسة المساعدة النفسية، والمجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب. وكانت هذه الجلسة الأولى لسلسلة جلسات استماع إقليمية تعترم المقررة الخاصة عقدها خلال ولايتها لكفالة أن يسترشد عملها بتجارب الضحايا.
- 5- وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها لحكومتها أستراليا وسويسرا لتقديم الدعم المالي لولايتها، ولأكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان لاستضافة أعمالها البحثية.
- 6- ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بأنشطة المكلفة بالولاية في الصفحة الشبكية للمقررة الخاصة<sup>(6)</sup>.

(1) A/HRC/55/52/Add.1.

(2) يمكن الاطلاع على الملاحظات الأولية المتعلقة بالزيارة التي أجريت إلى شيلي في

[https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/10/un\\_expert\\_praises\\_chiles\\_human\\_rights\\_architecture\\_warns\\_shadow\\_torture](https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/10/un_expert_praises_chiles_human_rights_architecture_warns_shadow_torture)

(3) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/>

(4) A/HRC/52/30.

(5) A/78/324.

(6) ستتاح أنشطة المقررة الخاصة في

[https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/srtorture/annex\\_sr\\_torture\\_march\\_2024.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/srtorture/annex_sr_torture_march_2024.pdf)

## ثانياً - القضايا الراهنة والممارسات الجيدة في مجال إدارة السجون

### ألف - مقدمة

7- يُسجن أشخاص كثير لفترات طويلة جداً، ولا سيما أثناء الاحتجاز السابق للمحاكمة، في ظروف لا تقي بالمعايير الدولية الدنيا ذات الصلة. ويؤدي تضافر مجموعة من العوامل، مثل الاكتظاظ والهيكل الأساسية المهمة منذ زمن بعيد وارتفاع معدّلات إيداع الأشخاص في السجن، إلى نشوء حالة حرجة تشمل الظروف المواتية للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك بأقصى الأشكال، من قبيل التعذيب.

8- وتعرض السجون للضغوط في بلدان كثيرة نتيجةً لكثرة الطلبات وعدم كفاية الموارد، ولذا يسعى المسؤولون الإداريون جاهدين إلى إدارة المرافق بأمان على أساس المبادئ الإنسانية والاحترام. وتذكّر المقررة الخاصة مجلس حقوق الإنسان في هذا السياق بواجب العناية المضاعف الواقع على عاتق الدول إزاء الأشخاص المحرومين من حريتهم.

9- ولا يزال السجناء يتكوّنون إلى حد كبير من أفراد المجتمعات المحلية المحرومة اقتصادياً والمهمّشة لأسباب أخرى، بما يشمل عدداً كبيراً من الجانحين المدانين بجرائم مخدرات بسيطة أو جرائم ذات صلة بالمخدرات. كما تمثّل العلاقة القائمة بين الفقر والسجون نداءً مدوّياً إلى الدول من أجل استعراض نُظُمها القانونية الجنائية على نحو شامل. وينبغي أن تكون هذه النُظُم جزءاً من عملية تخطيط الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

10- وثمة معاناة ملازمة لفعال الإيداع في السجن باعتباره عقوبة على ارتكاب جريمة. ويجري النقل من شدّة حرمان شخص ما من حريته مع أن الحرية تمثّل واحداً من العوامل الأساسية في حياة الإنسان. فلا يُراد بأشكال المعاملة والظروف القائمة داخل السجن أن تمثّل مشقّة أو عقوبة إضافية بالنسبة للسجناء<sup>(7)</sup>، بل ويتعين ألا تكون مهينة أو لاإنسانية أو قاسية قط.

11- وكثيراً ما تكون السجون أماكن يقبع فيها الأشخاص على مدى سنوات. فيجب تزويد نظام السجون بالموارد المناسبة ليعمل هذا النظام باعتباره جزءاً لا يتجزأ من نظام العدالة الجنائية. إذ يمكن إعادة تأهيل معظم الأشخاص المسجونين.

12- ويتعين أن يظلّ منع الجريمة وتحويل العقوبة واستخدام بدائل للسجن، بما يشمل مرحلة ما قبل المحاكمة، من المجالات ذات الأولوية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

13- كما يتيح الرصد المنتظم والشفاف الذي تُجره كيانات مستقلة ومحايدة وسيلةً رئيسية لمنع التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة في السجون، وتعزيز الممارسات الإيجابية وتحديد التغييرات اللازمة. ويمكن إجراء هذا الرصد عن طريق الآليات الوقائية الوطنية المنشأة في إطار البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وكذلك بواسطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات الدولية أو الإقليمية والبرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني.

14- ورغم وفرة المعايير المتفق عليها دولياً، بما في ذلك قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، لا تزال هناك بعض الثغرات الرئيسية في هذه المعايير، فضلاً عن

(7) قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، المرفق، القاعدة 3.

تُغرات كثيرة في التطبيق. وقد اختارت المقررة الخاصة مجموعة من القضايا لمناقشتها في هذا التقرير. ويمثّل بعض المواضيع تحديات جديدة، والبعض الآخر مشاكل قائمة منذ فترة طويلة وتستلزم مزيداً من الاهتمام. وتُقر المقررة الخاصة بأن ثمة قضايا هامة أخرى لم ترد في هذا التقرير وهي تتطلب وقتاً لإجراء مشاورات على نحو أكمل.

15- وتمت الاستعانة في إعداد هذا التقرير بما مجموعه 110 ورقات معلومات، بما يشمل ورقات واردة من 13 دولة<sup>(8)</sup> ومن عدد كبير من الآليات الوقائية الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وسائر أصحاب المصلحة<sup>(9)</sup>.

## باء - أسلوب الإدارة المطابق لحقوق الإنسان

16- كثيراً ما تكون السجون بيئات قاسية ومعقدة متى تعلّق الأمر بشؤون الإدارة، ولا سيما حين تعمل هذه السجون دون الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة. ورغم أن الاستثمار في السجون نادراً ما يندرج ضمن أولويات البرامج السياسية، وبخاصة في الأوقات الاقتصادية الصعبة أو عندما تُستخدم الموارد فوق طاقتها على الاستيعاب، فلا بد من تغيير هذه الحالة لكفالة ألا تصبح السجون محاضن للجريمة والفساد، وألا تؤدي إلى ارتفاع معدلات معاودة الإجرام، وألا تتحول إلى أماكن يتم فيها "تخزين" البشر لتضمحل قدراتهم فلا تتحقّق إمكاناتهم قط. ومن شأن إهمال السجون وعدم معاملة السجناء باعتبارهم بشراً أن يُؤدّد تداعيات خطيرة على المجتمع دون الحفاظ على السلامة العامة.

17- ويجب أن تخضع الإدارة الفعالة للسجون لأنظمة شفافة وشاملة تُحدّث بانتظام لتعكس الظروف المتغيرة وأفضل الممارسات القائمة. وينبغي أن تكون الأنظمة متسقة دوماً مع أحكام القانون الوطني والدولي ذات الصلة. ولكي تعمل السجون بطريقة جيدة، يتعين أن تكون قواعد السجن سارية وواجبة الإنفاذ ومطبّقة<sup>(10)</sup>.

18- وتُعد المعلومات المتعلقة بالسجناء، فضلاً عن اتجاهات الجريمة والإحصاءات ذات الصلة، ذات أهمية رئيسية لاتخاذ القرارات السليمة. وهذا يتطلب تحديث سجلات السجون والملفات ذات الصلة وتيسير الوصول إليها والبحث فيها. ونظراً إلى أن نظام السجون ليس سوى جزء من نظام العدالة الجنائية، يجب أن يكون سير الاتصالات جيداً فيما بين الوزارات والإدارات المعنية والموظفين. وتقع المسؤولية عن منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على عاتق جهات فاعلة متعددة (مثل المدّعين العامين والقضاة وموظفي الشرطة ودوائر الخدمات الإصلاحية)، ويتعين على جميع هذه الجهات أن تشارك في هذه العملية بمعارف محدّثة. فأيرلندا، على سبيل المثال، تُطبّق سياسة "دون مفاجآت"، حيث تُنَبّه دائرة السجون وزارة العدل إلى القضايا الهامة المتعلقة بمجال الإدارة<sup>(11)</sup>.

(8) إكوادور، وأنغولا، وأيرلندا، والبرتغال، والجبل الأسود، وجنوب السودان، والدانمرك، والسلفادور، وسورينام، وسويسرا، والعراق، وقطر، ومقدونيا الشمالية.

(9) ستتاح ورقات المعلومات في [https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/current\\_issues\\_and\\_good\\_practices\\_prison\\_management\\_thematic\\_report\\_special](https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/current_issues_and_good_practices_prison_management_thematic_report_special)

(10) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دليل مديري السجون: أداة ومنهاج تدريب أساسية لفائدة مديري السجون استناداً إلى المعايير والقواعد الدولية (منشورات الأمم المتحدة، 2010)، الصفحة 4 (United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Handbook for Prison Leaders: A Basic Training Tool and Curriculum for Prison Managers Based on International Standards and Norms (United Nations publication, 2010), p. 4)

(11) ورقة معلومات مقدمة من أيرلندا.

19- ويمثل الموظفون أهم الموارد المتاحة لإدارة السجن. إذ يؤدي العمل في السجن إلى الاستنزاف على الصعيدين البدني والنفسي، وقد يكون عملاً خطيراً. وهو يتطلب وجود أشخاص ذوي قدرات متنوعة. ومع ذلك، لا يتلقى الموظفون في أحيان كثيرة أشكال التدريب<sup>(12)</sup> أو التقدير أو المكافأة التي يستحقونها، بما في ذلك الأجور وظروف العمل اللائقة. وتوصي المقررة الخاصة بأن يتقاضى موظفو السجن أجراً عن خدمتهم على أساس جداول مرتبات وشروط معادلة لمرتبات وشروط أوساط الخدمات المسلحة أو الاجتماعية اعترافاً بالإسهام القِيم الذي يقدمونه إلى المجتمع. وينبغي مواءمة مرتبات وظروف عمل الموظفين الطبيين العاملين في السجن مع مرتبات وظروف عمل الموظفين في دوائر الصحة العامة. وينبغي أن يكون التخطيط للاحتفاظ بالموظفين وفرص الترقية واكتساب المؤهلات جزءاً من استراتيجيات إدارة الموارد البشرية. وسعيًا إلى التخفيف من الإنهاك المهني الذي يعاني منه موظفو السجن، يُوصى بتشجيعهم على أخذ إجازات تفرغ أو على المشاركة في فترات تناوب خارج دائرة السجن<sup>(13)</sup>.

20- وتستخدم بعض إدارات السجن عقوداً مؤقتة قصيرة الأمد للتوظيف، وهو ما من شأنه أن يزيد من خطر إساءة معاملة المحتجزين وإهمالهم نظراً لنقص التدريب أو ضعف الاستعداد بين هؤلاء الموظفين للتعامل مع مختلف السيناريوهات. ويعاني المحتجزون من مشكلة النقص في الموظفين المدربين. فهذا ما يؤدي إلى قبوع السجناء في زنازينهم لفترات طويلة، وخفض الساعات المخصصة لتلقي الزيارات، وتراجع عدد الأنشطة وفرص إعادة التأهيل المتاحة، وإلغاء جلسات المحاكم والمواعيد الطبية في ظل عدم توفر المراقبين<sup>(14)</sup>.

21- ولا بدّ من أن تكون نسبة السجناء إلى الموظفين مناسبة لكفاءة الإدارة الفعالة للسجون. وتختلف نسب السجناء إلى الموظفين اختلافاً كبيراً في جميع أنحاء العالم، وتتراوح بين 1:1 و1:28<sup>(15)</sup>. وليس هناك معيار دولي يحكم نسب السجناء إلى الموظفين<sup>(16)</sup>. وتبين الممارسة العملية أنه حيثما تكون نسبة السجناء إلى الموظفين منخفضة نسبياً، تقلّ مظاهر العنف، وتحسّن ظروف السجناء وموظفي السجن وسلوكياتهم ووسائل راحتهم على حد سواء<sup>(17)</sup>. كما تتم إدارة السجن بطريقة إنسانية حينما تمثل مواصفات الموظفين مختلف الفئات الاجتماعية وتشمل استقدام الموظفين المنحدرين من أصول إثنية متنوعة ومن الشعوب الأصلية. ولذا ينبغي أن يكون تعميم مواصفات موظفي السجن متاحاً للجمهور<sup>(18)</sup>.

22- وتشهد سجون كثيرة مظاهر العنف الشديد في بيئات متقلّبة. ويساور المقررة الخاصة القلق بوجه خاص إزاء تزايد عدد المرافق التي فقدت فيها السلطات سيطرتها على نحو جزئي أو كامل، حيث باتت العصابات هي التي تحكم هذه الأماكن، ويتولى السجناء فيها مسألتها الانضباط والأمن. وتُمثل العصابات واحداً من أكبر التهديدات في مجال إدارة السجن على الصعيد العالمي. ويجب أن تستند الاستجابات

(12) ورقتا معلومات مقدمتان من لجنة هلسنكي الهنغارية (Hungarian Helsinki Committee) والآلية الوقائية الوطنية في رومانيا.

(13) Convention Against Torture Initiative and Wilton Park, "Report of the regional event on 'Sharing experiences and building capacity in the Caribbean: the fair administration of justice and the UN Convention against Torture', Saint Lucia, 4-6 June 2018", para. 16.

(14) Penal Reform International and Thailand Institute of Justice, *Global Prison Trends 2023* (2023), p. 31.

(15) Penal Reform International and Thailand Institute of Justice, *Global Prison Trends 2021* (2021), p. 36.

(16) International Committee of the Red Cross (ICRC), *Water, Sanitation, Hygiene and Habitat in Prisons: Supplementary Guidance* (Geneva, 2012), p. 39.

(17) United Nations, "United Nations system common position on incarceration", April 2021, p. 6.

(18) لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2 (2007)، الفقرة 24.

لهذه المشكلة إلى فهم تام لأسباب انتشار حكم العصابات. وتشمل هذه الأسباب عدم توافر السلطات عن استغلال الثقافات الجرمية الفرعية للحفاظ على النظام عن طريق الانتماء المباشر والتواطؤ والجمود.

23- أما فيما يتعلق بالعلاقات القائمة بين السجناء والموظفين وسلوكيات الموظفين، فيشجع على اتباع "نهج أمنية فعالة"<sup>(19)</sup>، حيث يقوم الموظفون المدربون تدريباً مهنياً بإشراك السجناء والتفاعل معهم لتحديد المشاكل وتوقع حدوثها تجنباً لتفاقمها، الأمر الذي يهيئ أجواء الثقة المتبادلة. ويؤخذ بهذه النهج إلى جانب الترتيبات الأمنية المادية والإجرائية التي تساعد على الحد من ضغوط الحياة اليومية في السجن ومنع العنف. وفي بعض الأحيان، يقتصر الأمر على وجوب إدماج أخلاقيات العناية ومفهومي الثقة واحترام الذات ضمن النظام أو ضمن سجن معين. وفي حالات أخرى، سيستلزم الأمر إجراء تغييرات مؤسسية. فلقد اعتمدت نيوزيلندا جدولاً زمنياً للمناوبات بين موظفي السجون بغية تحسين الروتين اليومي للمحتجزين، بما يشمل أوقات الوجبات<sup>(20)</sup>.

24- وتعتمد دول كثيرة على الشركات الخاصة في تصميم السجون وبنائها وإدارتها، أو في الاضطلاع بمهام محددة فيها. وتحمل الدول المسؤولية عن أفعال وأوجه تقصير المتعاقدين من القطاع الخاص. وترى لجنة مناهضة التعذيب أن موظفي مراكز الاحتجاز التي يملكها أو يديرها القطاع الخاص إنما يتصرفون بصفة رسمية نظراً للمسؤوليات المسندة إليهم في الاضطلاع بوظائف الدولة، بما في ذلك ما يتعلق بالالتزام برصد وقوع أعمال التعذيب وأشكال إساءة المعاملة واتخاذ جميع التدابير الفعالة لمنعها<sup>(21)</sup>. وزارت المقررة الخاصة السجون الخاصة التي لديها هياكل أساسية تفوق الهياكل الأساسية في السجون العامة، والسجون الخاصة التي يشرت تقويض المعايير الدنيا القائمة لصالح أهداف يحركها تحقيق الربح وحواجز إنجاز العقود. وهي تحذر من إقامة افتراضات بشأن الكيانات الخاصة لأن بعض الوظائف قد تكون مناسبة للجهات المتخصصة أو حتى للجهات غير الحكومية.

25- وينبغي أن تتبع الكيانات الخاصة القواعد نفسها التي تتبعها الكيانات العامة، وأن يتمتع السجناء في السجون الخاصة بالحقوق نفسها المنطبقة في السجون العامة كي لا ينشأ نظام من مستويين تصبح فيه الظروف التي يُحتجز فيها السجين أشبه بالفرعة.

26- توصي المقررة الخاصة بما يلي:

(أ) أن تضطلع الحكومات بإصلاحات في السجون إلى جانب إصلاحات أوسع نطاقاً في مجال العدالة الجنائية. وينبغي أن تشمل هذه الإصلاحات جميع الجهات الحكومية المعنية، بما في ذلك القضاة والمدعون العامون، في ضوء مسؤولياتهم عن منع إخضاع السجناء للتعذيب أو للظروف اللاإنسانية وتجنب احتمال التواطؤ في ذلك. ولا بد لهذه الإصلاحات أيضاً من معالجة المسائل المتعلقة بالموارد المالية والبشرية والتقنية. وفي هذا الصدد، ينبغي استشارة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات الوقائية الوطنية، والمجتمع المدني، وممثلي مختلف فئات السجناء؛

(ب) أن يُنظر إلى السجون، في المقام الأول، باعتبارها أماكن يصحح فيها السلوك الإجرامي بطريقة إيجابية ويمكن فيها السجناء من كسر حلقة مفرغة هي التورط في النشاط الإجرامي، وإعادة الاندماج في المجتمع المحلي؛

(19) انظر Working Group of the Directorate for Execution of Sanctions, *Trainers' Manual on Dynamic Security* (Council of Europe, Skopje, 2018).

(20) ورقة معلومات مقدمة من كبير أمناء المظالم في نيوزيلندا.

(21) لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2(2007)، الفقرتان 15 و17.

(ج) أن تستعرض الدول الأطر القانونية والتنظيمية الوطنية لكفالة امتثالها للمعايير الدولية وأفضل الممارسات، وأن تضمن إتاحة هذه الأطر للجمهور؛

(د) أن تنتهج سلطات السجن سياسة فعالة لاستقدام الموظفين بغية توظيف أشخاص يمثلون من حيث المواصفات المجتمع المحلي. وتكتسي الشروط والأحكام الجيدة ذات الصلة، بما في ذلك الأمن الوظيفي، أهمية رئيسية في استقدام الموظفين المناسبين والاحتفاظ بهم. وينبغي أن يتقاضى موظفو السجن الأجر والتعويض لقاء خدماتهم وفقاً لجدول مرتبات وبشروط معادلة لشروط أوساط الخدمات المسلحة أو الاجتماعية. وينبغي مواءمة مرتبات وظروف عمل الموظفين الطبيين العاملين في السجن مع مرتبات وظروف عمل الموظفين الطبيين في دوائر الصحة العامة؛

(هـ) أن تكفل الدول أن تكون نسبة السجناء إلى الموظفين في جميع السجناء كافية لإتاحة إقامة علاقات إيجابية بين السجناء والموظفين وإمكانية الاتصال المنتظم فيما بينهم وجهاً لوجه، وتهيئة بيئة آمنة للجميع. وينبغي لإدارات السجن أن تفرّق في تقاريرها بين عدد جميع أنواع الموظفين وعدد موظفي السجن لكل سجين؛

(و) أن تكفل الدول، عند إسناد إدارة السجن إلى كيانات خاصة، تعزيز حقوق الإنسان بموجب العقود المبرمة، وخضوع العقود للتدقيق بهدف إزالة الحوافز المتعلقة بادخار المال والوقت والجهود على حساب المعاملة، وخضوعها أيضاً لمتطلبات الإبلاغ العام، والسماح لهيئات رصد خارجية ومستقلة بإجراء عمليات تفتيش غير معلنة بموجب العقود.

## جيم - تصميم وإدارة السجن لمواجهة التحديات العالمية

### التأهب للطوارئ الصحية العالمية المقبلة

27- تمثل السجن بؤراً للأمراض المعدية، ولذلك يجب إدراج مسألة السجن ضمن عملية التخطيط للتأهب للجوائح على الصعيد الوطني. وتتوقع منظمة الصحة العالمية ظهور الجوائح بوتيرة أسرع في المستقبل وحدث زيادة على إثرها في معدلات الاعتلال والوفيات على الصعيد العالمي<sup>(22)</sup>.

28- وانضمت الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية، البالغ عددها 194 دولة، على صياغة اتفاقية جديدة أو اتفاق جديد أو صك دولي آخر بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها<sup>(23)</sup>. ويستند مقترح هذا الصك إلى ضرورة كفالة الإنصاف في الحصول على الأدوات والرعاية الصحية لجميع الناس. ويشير المشروع الأخير في هذا الصدد إلى أن الإنصاف يتطلب اتخاذ تدابير محددة لحماية الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة<sup>(24)</sup>. وتلاحظ المقررة الخاصة أن أنواع الفئات التي تعيش أوضاعاً هشة غير محددة في المشروع الأخير، ولكنها تنبّه المكلفين بصياغة النص إلى أن الأشخاص المحرومين من حريتهم هم فئة من هذه الفئات التي تتطلب اهتماماً خاصاً في إطار التأهب للجوائح والوقاية منها والاستجابة لها.

WHO, *Imagining the Future of Pandemics and Epidemics: A 2022 Perspective* (Geneva, 2022), p. 25 (22)

WHO, "Pandemic prevention, preparedness and response accord", 28 June 2023. انظر أيضاً قرار جمعية الصحة العالمية (SSA2(5)). (23)

WHO, "Bureau's text of the WHO convention, agreement or other international instrument on pandemic prevention, preparedness and response (WHO CA+)", document A/INB/5/6, art. 3 (24)

29- وينبغي أن يسترشد التأهب والاستجابات في المستقبل بالدروس المستفادة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بطريقة تتسق مع حقوق الإنسان. فالبرتغال، على سبيل المثال، لم تبلغ عن أي وفيات في السجون نتيجةً لكوفيد-19. وقد تحقق ذلك عن طريق مجموعة من تدابير النظافة الصحية الوقائية، والعزل الوقائي، وإعطاء اللقاحات<sup>(25)</sup>.

30- وقدمت الهيئات المعنية بمنع التعذيب وحماية حقوق الإنسان إرشادات إلى السجون أثناء جائحة كوفيد-19 لضمان أن تكون التدابير الوقائية وتدابير الاستجابة المتخذة إنسانية الطابع<sup>(26)</sup>. وستظل هذه الإرشادات منطبقة على الجوائح في المستقبل. وينبغي أن يعكس النهج المتبع في أماكن الاحتجاز مبدئي "عدم الإضرار" و"تكافؤ الرعاية"، أي أن يتلقى السجناء الرعاية الصحية بالمستوى نفسه المتاح في المجتمع المحلي<sup>(27)</sup>.

31- وعلى الرغم من أن بعض تدابير العزل المؤقت قد تكون جزءاً من الاستجابة للجوائح، فإنه يتعين على السلطات التخفيف من الآثار الناجمة عن هذا العزل. وقد اتخذت الدول مبادرات مختلفة، بما في ذلك إتاحة برامج نفسية لمساعدة السجناء على التغلب على حالات القلق<sup>(28)</sup>، ودورات دراسية بالمراسلة لكفالة استمرار التعليم وإعادة التأهيل<sup>(29)</sup>، ومعلومات ذات صلة ومستكملة عن كوفيد-19<sup>(30)</sup>. ويمكن للتكنولوجيا أيضاً أن تؤدي دوراً هاماً ما دامت هناك ضمانات لكفالة استخدامها بطريقة غير تمييزية وفعالة وطوعية وأمنة ومسؤولة<sup>(31)</sup>.

32- وفي بلدان كثيرة، تُستخدم المساحات العاملة بواسطة الأشعة دون الحمراء لقياس درجة حرارة السجناء والموظفين والزوار. ويجري تعزيز الوسائل البديلة للاتصال بأفراد الأسرة والمحامين، عن طريق المكالمات بالفيديو<sup>(32)</sup>. ويُؤذن باستخدام الهواتف المحمولة، ويتم توفير الحواسيب والأجهزة اللوحية وزيادة أرصدة المكالمات الهاتفية<sup>(33)</sup>. ويتم أيضاً تيسير الاستعانة بمحاميين عبر الإنترنت وشراء الحواسيب ونظم

(25) ورقة معلومات مقدمة من البرتغال.

(26) انظر، على سبيل المثال، WHO Regional Office for Europe, *Preparedness, Prevention and Control of COVID-19 in Prisons and Other Places of Detention: Interim Guidance – 8 February 2021* (WHO Regional Office for Europe, Copenhagen, 2021) و "WHO COVID-19 prison surveillance and reporting COVID-19 in prisons and other places of detention" protocol: monitoring and reporting COVID-19 in prisons and other places of detention" (Copenhagen, 2021).

(27) قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة 24 و CAT/OP/10، الفقرة 4؛ و Penal Reform International, "Coronavirus: healthcare and human rights of people in prison" (2020), pp. 4 and 5.

(28) UNODC, "COVID-19 guidance note: mitigating the disruptive impact of infection prevention and control measures in prisons – core principles and recommendations" (2021), p. 8.

(29) *Pandemic in Prisons* Penal Reform International, Sharon Critoph and Vicki Prais, *The COVID-19 and Its Impact on Prison Reform Priorities: Study for the Council of Europe* (Council of Europe, 2023), p. 37.

(30) ورقة معلومات مقدمة من كبير أمناء المظالم في نيوزيلندا.

(31) Benny Goedbloed, "Robots, scanners and thermal cameras: technologies in prisons and the coronavirus pandemic", Penal Reform International, 17 July 2020.

(32) ورقات معلومات مقدمة من Prison Insider و Uganda National Medical Alliance for Prisoners' Support و Thailand Institute of Justice.

(33) ورقتا معلومات مقدمتان من Prison Insider ومركز الدراسات القانونية والاجتماعية في الأرجنتين.



التداول بالفيديو لدعم جلسات المحاكم عبر الإنترنت في مرافق السجون<sup>(34)</sup>. وعلى الرغم من أن المقررة الخاصة تعترف بفوائد جلسات الاستماع المعقودة عن بُعد، فهي ترى أنه لا بد من تقييم هذه الجلسات باستمرار لضمان امتثالها للحق في محاكمة عادلة. فقد يتردد الأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية في الإبلاغ عن إساءة المعاملة خلال جلسات المحكمة عبر الإنترنت. وتجدر الإشارة إلى أحد الشواغل الأخرى المتعلقة بقاعات المحاكم الافتراضية وهو أن السجناء قد يتعرضون للترهيب أو التهديد من جانب أشخاص "خارج عدسة التصوير".

33- ويمكن تحقيق تكافؤ الرعاية الصحية بين المحتجزين وأفراد المجتمع المحلي عن طريق تيسير المواءمة بين خدمات السلطات الصحية الوطنية والرعاية الصحية المتاحة في السجون. ففي إيطاليا، أصدرت إدارة السجون نشرة في أولى مراحل الجائحة تتضمن تعليمات بشأن فحص المحتجزين وإجراء الاختبارات الطبية لهم<sup>(35)</sup>. وفي إندونيسيا، جرت مواءمة المبادئ التوجيهية وإجراءات التشغيل الموحدة في مرافق السجون في هذا الصدد مع المعايير الصحية التي أصدرتها وزارة الصحة على الصعيد الوطني، قبل تعميمها على وجه السرعة على مرافق السجون<sup>(36)</sup>. ويتعين أيضاً إدراج الأشخاص المحرومين من حريتهم ضمن برامج التحصين الوطنية<sup>(37)</sup>.

34- وتشدد المقررة الخاصة على أن الخطط المقبلة يجب أن تستمر في السماح لهيئات الرصد بالوصول إلى السجناء والتمكن من رصد المرافق أثناء الجوائح وفقاً للبروتوكولات الخاصة بالجوائح. وينبغي مواصلة إجراء الزيارات في المواقع، ويمكن أيضاً إنشاء خطوط اتصال مباشر للسماح للمحتجزين بالإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان<sup>(38)</sup>. وينبغي أن تتاح لجهات الرصد إمكانية الاطلاع على أجهزة التلفزيون ذات الدوائر المغلقة وتسجيلات الفيديو<sup>(39)</sup>. ويجب مواصلة تقييم استخدام الروبوتات المزودة بجهاز كاميرا والطائرات دون طيار.

35- ويتطلب التخطيط لمواجهة الجوائح في المستقبل معالجة أوجه الضعف القائمة من قبل، مثل مسألة الاكتظاظ<sup>(40)</sup>. فخلال جائحة كوفيد-19، خفضت كينيا عدد السجناء لديها بمقدار 25 في المائة في الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس 2020. وصدرت تعليمات موجهة إلى الشرطة بتعليق جميع حالات الدخول الجديدة إلى السجن باستثناء حالات الجرائم الخطيرة<sup>(41)</sup>.

UNODC, "COVID-19 guidance note: mitigating the disruptive impact of infection prevention and control measures in prisons", pp. 6 and 8 (34)

.and Prisons (2021), p. 26 Amnesty International, *Forgotten Behind Bars: COVID-19* (35)

UNODC, "COVID-19 guidance note: mitigating the disruptive impact of infection prevention and control measures in prisons", p. 4 (36)

.CAT/OP/12، الفقرة 15(أ). (37)

Convention Against Torture Initiative, "COVID-19 and the UN Convention against Torture" (December 2020), p. 4 (38)

Organization for Security and Cooperation in Europe, Office for Democratic Institutions and Human Rights, and Association for the Prevention of Torture, "Guidance: monitoring places of detention through the COVID-19 pandemic" (2020), p. 18 (39)

Therese Maria Rytter and Kalliopi Kambanella, "Dignity guidance 184/76. انظر أيضاً قرار الجمعية العامة 184/76. انظر أيضاً: document: reducing overcrowding in pre-trial detention and prison in the context of COVID-19: increasing the use of non-custodial measures" (Dignity – Danish Institute against Torture, 2020) (40)

UNODC, "COVID-19 guidance note: emergency release mechanisms for detainees and prisoners during COVID-19 – findings and recommendations" (Vienna, 2021), p. 3 (41)

36- ويجب أن يشمل التخطيط أيضاً النظر في مدى ملاءمة الهياكل الأساسية القائمة، وفي إجراء تعديلات هيكلية لأي مبان جديدة أو تجديدات في الأماكن، مثل تركيب نوافذ خارجية قابلة للتشغيل وأنظمة تنقية الهواء لتحسين التهوية وتقليل مخاطر انتقال العدوى<sup>(42)</sup>.

37- توصي المقررة الخاصة بما يلي:

(أ) أن تنظر الدول ومنظمة الصحة العالمية في إدماج الحالة الخاصة للأشخاص المحرومين من حريتهم، بما في ذلك الأشخاص المودعون في السجون، في مرحلة صياغة مقترح اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، وفي مرحلة التفاوض بشأن المقترح؛

(ب) أن تقوم الدول باستعراض وتحديث خططها الوطنية للتأهب للجوائح كي تشمل الأماكن التي يحرم فيها الأشخاص من حريتهم، بما في ذلك السجون؛

(ج) أن تستعرض الدول السياسات المنفذة خلال جائحة كوفيد-19، مثل السياسات المتعلقة بالحد من الاكتظاظ واستخدام تكنولوجيات الاتصالات، وأن تنظر فيما إذا كان ينبغي الحفاظ على هذه السياسات بعد الجائحة؛

(د) أن تضع الدول بروتوكولات السلامة وغيرها من البروتوكولات لضمان استمرار أنشطة الرصد وتمكّن هيئات الرصد وأفراد الأسر والمحامين ومنظمات المجتمع المدني من مواصلة زيارة المرافقين والمحتجزين.

#### وقاية السجون والسجناء من تغير المناخ والمخاطر الطبيعية

38- دعت المقررة الخاصة، في تقريرها المؤقت الأول المقدم إلى الجمعية العامة، الدول إلى أن تظل متكيّفة مع آثار تغير المناخ، حتى يعامل جميع الأشخاص المتضررين معاملة إنسانية وكرامة<sup>(43)</sup>. فحين تقع الكوارث المناخية أو الكوارث الطبيعية الأخرى، يعتمد السجناء اعتماداً كلياً على السلطات في عمليات الإجراء والإمداد بالمؤن. وعندما تكون تدابير التخفيف والتكيف ضعيفة، أو يكون مستوى التأهب منخفضاً، تنشأ حالات يظل فيها المحتجزون في حالة حرجة دون طعام ومياه، أو يتخلى الموظفون عنهم كلياً أثناء وقوع الأعاصير أو الأعاصير المدارية. وعلاوة على ذلك، تحدث وفيات بين السجناء عند انهيار المباني نتيجةً للزلازل<sup>(44)</sup>.

39- ويجب إدراج مسألة السجون ضمن الخطط الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والتصدي لها. إذ يعيش نحو 30 في المائة من مجموع السجناء في العالم في 12 من البلدان التي تُعد الأكثر تعرضاً للمخاطر الطبيعية. وتدعو المقررة الخاصة الحكومات إلى رسم خرائط للسجون الواقعة في المناطق الشديدة التعرض للمخاطر من أجل المساعدة في جهود التأهب والاستجابة للأزمات، والاسترشاد بهذه الخرائط في تحديد مواقع المرافقين الجديدة وتشبيدها. ووجد مشروع للجنة الدولية للصليب الأحمر في الفلبين أن نحو ربع المحتجزين، البالغ عددهم 130 000 محتجز، موجودون في مناطق شديدة التعرض للفيضانات وحالات الجفاف وأعاصير التيفون والانهيالات الأرضية وموجات الحر الشديد والزلازل والبراكين<sup>(45)</sup>.

(42) Mass Design Group, "The role of architecture in fighting COVID-19: carceral environments and COVID-19", 15 May 2020.

(43) A/77/502، الفقرة 11.

(44) Penal Reform International, "Natural hazards and prisons: protecting human rights of people in prison in disaster prevention, response and recovery" (2021), pp. 5-7.

(45) ورقة معلومات مقدمة من المنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي.

- 40- ويتعين أن يشمل تخطيط الاستجابة لحالات الطوارئ اتخاذ إجراءات لصالح فئات معينة تعيش أوضاعاً هشة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والسجناء الأكبر سناً والذين يعانون من ظروف صحية.
- 41- فالدول ملزمة بحماية السجناء، بما في ذلك مساعدتهم على تجنب الأمراض المرتبطة بدرجات الحرارة أثناء موجات الحر الشديد<sup>(46)</sup> أو الطقس البارد المبالغ فيه. ومن شأن توافر عوامل مثل تكييف الهواء وإتاحة وسائل التهوية والاستحمام<sup>(47)</sup> ومياه الشرب بالقدر الكافي أن يساعد على مواجهة الظروف القاسية. وحثت لجنة مناهضة التعذيب على اتخاذ تدابير تتعلّق بوفيات السجناء المبلّغ عنها نتيجةً للتعرض للحر الشديد في السجون التي تسجّل فيها درجات حرارة لا يمكن تحملها وتهوية سيئة<sup>(48)</sup>. وخلصت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى أن درجات الحرارة الشديدة في الزنزانة تشكل معاملة لإنسانية ومهينة<sup>(49)</sup>. وترتبط درجات الحرارة الشديدة بارتفاع معدلات العنف والوفيات والانتحار، وتؤدي إلى زيادة انتشار الأمراض السارية<sup>(50)</sup>.
- 42- ولا بد من تطبيق نظم الإنذار المبكر. وتتاح مثلاً للسجون في إندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية إمكانية الحصول على خدمة تلقّي المعلومات عن مخاطر الكوارث أو الأحوال الجوية القاسية، بحيث يتسنى إجلاء السجناء قبل وقوع كارثة. وينبغي أن تكون خطط الإجلاء وخطط الطوارئ المتعلقة بالغذاء والمياه والمأوى مصمّمة خصيصاً للسجون والكوارث. وفي إندونيسيا والفلبين، تتيح الخطط التشغيلية والمبادئ التوجيهية التنفيذية استجابات لأنواع مختلفة من الكوارث، وتُحدد ما يُطلب في إطار كل منها. وفي بيرو، تشارك السجون وسائر الوكالات التي تمارس أنشطة الإجلاء في تمارين تدريبية للإجلاء بعد الزلازل<sup>(51)</sup>.
- 43- وفي الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تم التأكيد مجدداً على أنه ينبغي إلزام الحكومات باتخاذ تدابير التخفيف والتكيف بشأن تغير المناخ<sup>(52)</sup>. وينبغي بناء السجون أو تجديدها لمقاومة الكوارث المناخية. وتشمل التدابير المادية التي يمكن اتخاذها فرض جبايات على حدوث فيضانات، وإقامة حواجز أمام أمواج المحيطات، وتشبيد الهياكل المقاومة للزلازل واستخدام المواد ذات الصلة، وتركيب النوافذ والأبواب المقاومة للصدمات والحرائق، وبناء الهياكل المكثفة، وإنشاء نظم التصريف السطحي والأرضي. وإضافةً إلى ذلك، يمكن استخدام التقنيات أو التكنولوجيات الهندسية توجهاً لمواجهة المخاطر والمرونة. ولا ينبغي بناء مرافق الاحتجاز في مواقع شديدة التعرض للكوارث الطبيعية<sup>(53)</sup>.

(46) ورقة معلومات مقدمة من الآلية الوطنية الأسترالية.

(47) ورقة معلومات مقدمة من لجنة هلسنكي الهنغارية.

(48) CAT/C/USA/CO/3-5، الفقرة 22.

(49) European Court of Human Rights, *Štruel and Others v. Slovenia*, Applications No. 5903/10, No. 6003/10 and No. 6544/10, Judgment, 20 October 2011, paras. 81–89.

(50) David Cloud and others, *The Safe Alternatives to Segregation Initiative: Findings and Recommendations for the Louisiana Department of Public Safety and Corrections, and Progress Toward Implementation* (Vera Institute of Justice, May 2019), p. 40؛ و Julianne Skarha and others, "Heat-related mortality in U.S. state and private prisons: a case-crossover analysis", PLoS ONE, 1 March 2023.

(51) Penal Reform International, "Natural hazards and prisons" (2021), pp. 15 and 20.

(52) Cristina Rumbaitis del Rio and Evelin Toth, "Getting climate-ready: COP 28 and the global goal on adaptation", United Nations Foundation, 2 November 2023.

(53) Penal Reform International, "Natural hazards and prisons" (2021), pp. 12 and 13.

44- وتشجع المقررة الخاصة الحكومات ودوائر الصناعة على التعاون في مجال تصميم السجون. فمن شأن التصميم المعماري الجيد أن يحسن وسائل الراحة في السجون، وينبغي أن يأخذ تشييد مباني السجون الظروف المناخية والبيئية القائمة في الحسبان<sup>(54)</sup>. وتقدم اللجنة الدولية للصليب الأحمر الإرشادات ذات الصلة في هذا الصدد<sup>(55)</sup>.

45- توصي المقررة الخاصة بما يلي:

(أ) أن تقوم الدول باستعراض وتحديث الخطط الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والتصدي لها وضمان شمولها لأماكن الاحتجاز، وأن تدمج الدول جميع السجون ضمن الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛

(ب) أن تقوم الدول برسم خرائط للسجون الواقعة في مناطق شديدة التعرض للمخاطر بهدف المساعدة في التأهب للآزمات والاستجابة لها، والاسترشاد بهذه الخرائط في تحديد مواقع المرافق الجديدة وتشبيدها؛

(ج) أن تنشئ الدول نظاماً للإنذار المبكر وتضع إجراءات تشغيلية، وتُجري تدريبات على خطط الإجلاء؛

(د) أن تطبق الدول تصميماً معمارياً مبتكراً عند تجديد السجون القديمة أو عند بناء سجون جديدة من أجل ضمان التكيف مع تغير المناخ.

## دال- المعاملة الإنسانية والكرامة

### الفرص المتاحة لإعادة التأهيل

46- قد يؤدي عدم الاستثمار في الأنشطة ذات المغزى وفي إعادة التأهيل إلى استحالة كسر حلقة معاودة الإجرام وإلى عدم الوفاء بالمعايير الدولية ذات الصلة. إذ لا يمارس بعض السجناء أي أنشطة تقريباً نظراً لاحتجازهم في زنازينهم طوال اليوم تقريباً<sup>(56)</sup>. وليس لدى البعض الآخر حوافز تُذكر للخروج من السرير<sup>(57)</sup>. وكثيراً ما تقتصر الأعمال وبرامج التعليم المتاحة لهم على مهارات بدائية عوضاً عن تزويدهم بمهارات مطلوبة عند إطلاق سراحهم<sup>(58)</sup>. وقد التقت المقررة الخاصة بالكثير من السجناء، بما في ذلك الأحداث، الذين طالبوا بفرص العمل أو فرص التدريب التي من شأنها أن تُعدهم للعمل خارج السجن وتسمح لهم بالابتعاد عن الجريمة. وتشدد المقررة الخاصة على أن إعادة التأهيل التي تقوم على حفظ الكرامة لا تتطلب موارد كبيرة.

47- وينبغي أن تشمل إعادة التأهيل الناجحة عنصراً هاماً هو العمل مع المجتمع المحلي من أجل قبول عودة الجناة إلى هذا المجتمع<sup>(59)</sup>.

(54) ورقتا معلومات مقدمتان من الدانمرك وأيرلندا.

(55) ICRC, *Towards Humane Prisons: A Principled and Participatory Approach to Prison Planning and Design* (2018).

(56) ورقتا معلومات مقدمتان من كبير أمناء المظالم في نيوزيلندا و Kosova Rehabilitation for Torture Victims.

(57) ورقة معلومات مقدمة من اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان.

(58) ورقة معلومات مقدمة من مؤسسة دار العدالة في مصر.

(59) قرار الجمعية العامة 181/76، الفقرة 40.

48- ورغم أنه ينبغي تقييم الاحتياجات والمخاطر بالنسبة لكل مجرم على حدة<sup>(60)</sup>، تظل ثمة أنشطة كثيرة يمكن الاضطلاع بها ضمن مجموعات. وقد يحتاج ضحايا إساءة المعاملة والاتجار بالأشخاص والتعذيب إلى برامج متخصصة أو علاج متخصص. وينبغي للخطط المراعية للمنظور الجنساني والسن أن تأخذ الصحة البدنية والقدرات العقلية وتباين الخصائص النفسية في الحسبان. ومن شأن هذا النهج أن يساعد أيضاً في القضاء على التمييز في تقديم خدمات إعادة التأهيل. فعلى سبيل المثال، يواجه الأفراد الأكبر سناً، وبخاصة الذين يظلون في هذا النظام لفترات طويلة، تحيزاً مؤداه أنه لا يمكن إعادة تأهيلهم أو إعادة إدماجهم أو أنهم لا يستحقون أن تُتفق الموارد لهذه الغاية<sup>(61)</sup>.

49- وفي النرويج، تلتحق أغلبية السجناء ببرنامج يومي للتدريب أو العمل أو التعليم، ويقضي السجناء معظم يومهم خارج زنازينهم<sup>(62)</sup>. وفي موريشيوس، يؤدي موظفو الرعاية الاجتماعية دوراً هاماً في التشجيع على إعادة تأهيل المرأة، بسبل منها تقديم المشورة في إطار دعم الأقران<sup>(63)</sup>. وفي أحد السجون في البرتغال، يتلقى السجناء تدريباً تقنياً معتمداً في تركيب أبراج الزراعة المائية والاعتناء بالخضروات المزروعة<sup>(64)</sup>. وفي تونغفا، يمكن للسجناء تعلم مهارات البستنة وزراعة الخضروات والمحاصيل الجذرية، التي تقيد أيضاً جميع السجناء من خلال إنشاء سجن على طراز حديقة نباتات<sup>(65)</sup>.

50- وفي النمسا، استُحدثت منصة للتعليم عبر الإنترنت لتوفير تعليم إضافي ومعلومات عن عمليات تقديم طلبات العمل للسجناء قبل الإفراج عنهم<sup>(66)</sup>. وفي أيرلندا، ترمي خدمات الدعم النفسي المتاحة للسجناء منذ المراحل الأولى من مدة عقوبتهم إلى وضع خطط مخصصة حسب العقوبة تستهدف مجالات معينة من المخاطر والاحتياجات. ويشترك في تيسير أحد هذه البرامج عالم نفس وسجين سابق<sup>(67)</sup>.

51- ويكتسب السجناء عن طريق التدريب المهني والعمل<sup>(68)</sup> مهارات قيّمة وثقة بالنفس وقدراً أكبر من احترام الذات، الأمر الذي يقلل من مخاطر معاودة الإجرام. وفي النرويج، تشمل خيارات العمل المتاحة وظائف تقليدية (مثل التنظيف والعمل في غسيل الملابس والمطبخ)، وأنشطة ورش النجارة (مثل صناعة الأثاث)، والميكانيكا<sup>(69)</sup>. وفي السويد، تقيس السلطات عدد الساعات التي يقضيها الشخص في العمل مقارنةً بإجمالي الوقت متاح في جدول المعني الموجود في السجن للإشارة إلى "معدل التوظيف" الإجمالي في مرفق معين، مما يساعد على تحديد الاختلافات القائمة بين السجون<sup>(70)</sup>. وفي تايلند، تتاح مشاريع الطهي، بما في ذلك مشروع يقوم فيه السجناء السابقون بإعداد وتقديم وجبات الطعام في مبنى معهد تايلند للعدالة<sup>(71)</sup>.

(60) المرجع نفسه، الفقرة 37.

(61) ورقة معلومات مقدمة من اللجنة الكندية لحقوق الإنسان.

(62) ورقة معلومات مقدمة من المعهد الدانمركي "الكرامة" لمكافحة التعذيب.

(63) ورقة معلومات مقدمة من الآلية الوطنية لموريشيوس.

(64) ورقة معلومات مقدمة من أمين المظالم البرتغالي.

(65) Gary Hill, "Prisons in paradise: the correctional service of Tonga", *Corrections Compendium*, vol. 31, No. 4 (July/August 2006), pp. 18–20.

(66) ورقة معلومات مقدمة من ديوان أمين المظالم النمساوي.

(67) ورقة معلومات مقدمة من أيرلندا.

(68) قواعد نيلسون مانديلا، القواعد 96 إلى 99 و103.

(69) ورقة معلومات مقدمة من المعهد الدانمركي "الكرامة" لمكافحة التعذيب.

(70) Penal Reform International and Council of Europe, *Guidance Document on the European Prison Rules* (2023), p. 87.

(71) ورقة معلومات مقدمة من Thailand Institute of Justice.

52- توصي المقررة الخاصة بما يلي:

- (أ) أن تخصص الدول الموارد المناسبة بحيث يقضي جميع السجناء جزءاً معقولاً من يومهم خارج زنازينهم ويشاركون في أنشطة ذات مغزى؛
- (ب) أن تكفل الدول إدراج شرط إعادة التأهيل ضمن سياسات السجون وقوانينها وعمليات التخطيط القائمة فيها، مع تزويد السجون بالموارد المناسبة.

#### الحد من الاكتظاظ

53- يشهد بعض السجون حالات اكتظاظ لدرجة أن السجناء يضطرون إلى التناوب على النوم على أرضية عارية<sup>(72)</sup> أو جنباً إلى جنب على الأرض مباشرة. ويُجبر البعض على النوم وقوفاً أو في وضعية الركوع<sup>(73)</sup> أو تحت الأسرة على الأرض مباشرة<sup>(74)</sup> أو في الحيز الذي يوجد به المراض<sup>(75)</sup>. وتنتج المهاجع المكتظة ثقافات فرعية خطيرة<sup>(76)</sup> وتؤدي إلى ظهور عصابات في السجون. وتولد المشاجرات بين السجناء للحصول على الموارد وعلى حيز أكبر داخل السجون ظروفًا مواتية لأعمال التعذيب والعنف والفساد.

54- ووجدت الهيئات الدولية والإقليمية المعنية أن درجات معينة من الاكتظاظ تبلغ حد المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، بل ويمكن أن تُعدَّ شكلاً من أشكال التعذيب<sup>(77)</sup>. ففي كولومبيا، أمرت إحدى المحاكم بدفع تعويضات لنساء محتجزات في سجن مكتظ بناءً على الوقت الذي قضته النساء في السجن ومستوى الاكتظاظ<sup>(78)</sup>.

55- ولاحظت المقررة الخاصة حالات اكتظاظ هائل في مرافق لا تُعتبر مرافق بصفة رسمية نظراً إلى الطريقة التي يتم بها تعريف وقياس المساحة المتاحة للشخص. والمعيار الشائع الاستخدام هو حساب عدد الأسرة مقارنةً بعدد السجناء، ولكن هذه الطريقة كثيراً ما تُعتمد وقت بناء السجن. وإذا لم تجر أي تحديثات في المبنى، كثيراً ما لا تتم إعادة حساب المساحة اللازمة لكل شخص على أساس المعايير الحالية. ولذلك ترى المقررة الخاصة أن عدد السجون المكتظة، في الواقع، أكبر كثيراً من عدد السجون المبلّغ عنها.

56- وحتى في الحالات التي لا يتم فيها تجاوز القدرة الاستيعابية للسجون على الصعيد الوطني، قد تكون هناك مناطق أو مرافق فردية أو أجزاء من مرافق تعمل فوق طاقتها. ولاحظت المقررة الخاصة اكتظاظاً شديداً في زنازين تشبه المهاجع حتى عندما تكون المساحة المناسبة متاحة في أماكن أخرى من السجن. وفي بعض الأحيان، يكون هذا الاكتظاظ نتيجة مباشرة للنقص في الموظفين، حيث يودع السجناء في عدد قليل من الزنازين للاضطلاع بأنشطة الرصد بفعالية أكبر.

(72) ورقة معلومات مقدمة من مناصري حقوق الإنسان وآخرين.

(73) ورقة معلومات مقدمة من Irish Rule of Law وآخرين.

(74) ورقة معلومات مقدمة من مكتب الدفاع العام لولاية إسبيرييتو سانتو، البرازيل.

(75) ورقة معلومات مقدمة من أمبيكا ساتكوناناثان.

(76) ورقة معلومات مقدمة من المعهد الدانمركي "الكرامة" لمكافحة التعذيب.

(77) انظر Inter-American Court of Human Rights, *Montero-Aranguren et al. v. Venezuela*, Judgment,

European Court of Human Rights, *Sukachov v. Ukraine*, Application No. 5 July 2006, paras. 89–94

.No. 14057/17, Judgment, 30 January 2020, paras. 84–97

(78) ورقة معلومات مقدمة من المشروع البحثي لتقييم آثار التدابير العاجلة في حماية المحتجزين المعرضين للخطر في أمريكا اللاتينية

(Impactum) وبرنامج الدراسات المتعلقة بحقوق الإنسان في سياق معين التابع لجامعة غنت، بلجيكا.

57- وتؤيد المقررة الخاصة النسبة التي وضعتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن الحد الأدنى من المساحة المخصصة لكل شخص<sup>(79)</sup>. وتشير المقررة الخاصة إلى المعيار الأكثر سخاءً، نوعاً ما، الذي تطبقه اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة<sup>(80)</sup>. وهي ترى أنه ينبغي للدول السعي إلى الوفاء بأعلى مواصفات هذين المعيارين. وتوصي المقررة الخاصة كذلك بتطبيق المعايير الأكثر سخاءً في أي مبان جديدة.

58- وتقع المسؤولية عن حالات الاكتظاظ على عاتق مجموعة من الجهات داخل نظام العدالة الجنائية. ويُعد اللجوء إلى الاحتجاز السابق للمحاكمة أحد الأسباب الرئيسية وراء اكتظاظ السجون. وفي بعض البلدان، يفوق عدد الأشخاص المحتجزين رهن المحاكمة عدد الأشخاص الذين يقضون عقوبات بالسجن<sup>(81)</sup>.

59- وتذكر المقررة الخاصة بأن دور الدولة المتمثل في ضمان حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم ينطبق على جميع السلطات العامة المعنية، كل في مجال اختصاصه. وهذا يشمل المدّعين العامين عند طلب إصدار حكم بالاحتجاز، والإشراف القضائي على عقوبة الحرمان من الحرية<sup>(82)</sup>. ويتحمل الموظفون هذه المسؤولية عند قيامهم عن سابق علم بنقل سجين إلى مؤسسة تكون فيها الظروف قاسية أو لاإنسانية أو مهينة أو يُتوقع أن تكون كذلك. وتوصي المقررة الخاصة بإدراج المعلومات المتعلقة بمستويات الاكتظاظ ضمن التقارير السابقة لإصدار الأحكام المقدمة إلى المحكمة، وبأن تطبق الدول نظم الإنذار. ويُوصى أيضاً بأن يقوم القضاة وأعضاء الهيئات القضائية بزيارة السجون بانتظام للاطلاع على مستويات الاكتظاظ والظروف السائدة. فمن شأن هذه المبادرات أن تحلّ مشكلة الاكتظاظ بتكلفة منخفضة جداً أو دون تكلفة.

60- وفي البرازيل، يتيح مشروع تجريبي معلومات في الوقت الحقيقي للقضاة عن معدلات شغل المرافق كي يتمكنوا من اتخاذ أنسب قرار بشأن الاحتجاز<sup>(83)</sup>. وفي عام 2018، أمرت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان البرازيل بالحد من الاكتظاظ عن طريق حساب كل يوم يقضيه سجين في سجن في ظروف مهينة على أنه يومين، ومن ثم تقليل المدة الإجمالية للعقوبة التي سيقضيها المعني في السجن<sup>(84)</sup>. وفي عام 2023، خلصت محكمة استئناف في إنكلترا إلى أن ارتفاع عدد السجناء في سجون الرجال يمثل عاملاً استثنائياً يمكن أن يؤخذ في الحسبان عند تقرير عقوبة مع وقف التنفيذ<sup>(85)</sup>. كما يمكن التقليل من عدد المحتجزين في السجون عن طريق تحديد الأشخاص المؤهلين للاستفادة من الإفراج المبكر وإعادة تصنيف السجناء لإدراجهم ضمن أنظمة أمنية غير مشددة.

61- وفي منطقة البحر الكاريبي، حددت الحكومات عدداً من الحلول لحالات الاكتظاظ وبدأت بتنفيذها، بما في ذلك جواز الإفراج عن عدد متزايد من مرتكبي جرائم معينة بكفالة؛ واستخدام كامل مجموعة التدابير غير الاحتجازية المتاحة؛ وإعادة تصنيف السجناء ونقلهم من المرافق المكتظة إلى مراكز

(79) ICRC, *Water, Sanitation, Hygiene and Habitat in Prisons: Supplementary Guidance* (2012), p. 33

(80) European Committee for the Prevention of Torture and Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, "Living space per prisoner in prison establishments: CPT standards", 15 December 2015

(81) Penal Reform International and Thailand Institute of Justice, *Global Prison Trends 2023*, p. 8

(82) Inter-American Court of Human Rights, *Differentiated Approaches With Respect to Certain Groups of Persons Deprived of Liberty*, Advisory Opinion OC-29/22, 30 May 2022, para. 54

(83) ورقة معلومات مقدمة من Prison Insider.

(84) ورقة معلومات مقدمة من United Against Torture.

(85) Court of Appeal (Criminal Division), *R. v. Arie Ali*, No. 202300447 A2, Judgment, 3 March 2023

ذات عدد قليل من السجناء وذات تدابير أمنية معتدلة ومخففة؛ واستخدام المحاكم الليلية أو المحاكم عن بُعد، وعقد جلسات المحكمة في السجن للتخفيف من حالة تراكم القضايا المتأخرة<sup>(86)</sup>.

62- وتُعد عمليات التدقيق المطبّقة في السجون بناءً على البيانات المتاحة طريقة أخرى للحد من الاكتظاظ. وفي عام 2023، تم في ملاوي تجريب مشروع مقرر في 10 بلدان في أفريقيا حيث تسجّل أكثر حالات الاكتظاظ حدةً. والغرض من عمليات التدقيق هو دراسة حالات السجناء وتحديد الأشخاص المؤهلين لكي يتم الإفراج عنهم ومن ثم خفض عدد المودعين في السجن قبل المحاكمة والمحكوم عليهم على حد سواء. وخلصت عملية التدقيق التي أُجريت في ملاوي إلى أن 66 في المائة من السجناء غير المحكوم عليهم مؤهلون لكي يتم الإفراج عنهم<sup>(87)</sup>.

63- توصي المقررة الخاصة بما يلي:

(أ) أن تنشر سلطات السجن منهجيتها المعتمدة لقياس القدرة الاستيعابية، وتقدم تقارير دقيقة ومنتظمة عن ظروف الاحتجاز ومستويات الاكتظاظ إلى مقرري السياسات ومنتخذي القرارات وهيئات الرصد؛

(ب) أن تضع الدول إجراء قانونياً يزوّد عن طريقه المدعون العامون الذين يطلبون تطبيق عقوبة السجن والقضاه الذين يُصدرون أحكاماً لهذه الغاية بمعلومات مستكملة عن القدرة الاستيعابية لمختلف المؤسسات وعن نطاق وعدد بدائل الاحتجاز وإمكانات الإيداع المتاحة في السجن؛

(ج) أن يقوم القضاة والمدعون العامون وغيرهم من متخذي القرارات بزيارة السجون بانتظام للاطلاع على الأوضاع مباشرة، بما يشمل أي حالات اكتظاظ؛

(د) أن تطبق الدول نظاماً للإنذار المبكر يمكن لدائرة السجن من خلاله أن تنبّه جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك القضاة والمدعون العامون، إلى أن السجن على وشك بلوغ قدرته الاستيعابية أو تجاوزها، بحيث يسع وضع بروتوكول للاستجابة؛

(هـ) أن تكفل الدول، حيثما تُدار السجون إدارة خاصة، عدم تضمين العقود المبرمة حوافز تسفر عن حالات اكتظاظ، ومنها مثلاً الدفع على أساس عدد السجناء الموجودين في مرفق معين؛

(و) أن تنشئ الدول خطوط اتصال فيما بين مختلف الكيانات، مع الحفاظ في الوقت نفسه على فصل السلطات.

## هاء - تلبية احتياجات فئات معينة

### النساء والفتيات

64- على الرغم من أن النساء والفتيات لا يشكلن سوى 6,9 في المائة من السجناء في العالم، فإنهن يودعن في السجن بوتيرة أسرع من الرجال<sup>(88)</sup>. ونظراً إلى العدد الصغير نسبياً من النساء والفتيات المودعات في السجون، فقد تكون ظروف احتجازهن وفرص إعادة تأهيلهن محدودة بقدر أكبر. وتقع

(86) Convention Against Torture Initiative and Wilton Park, "Sharing experiences and building capacity in the Caribbean", para. 14

(87) Eric Cadora, Clifford Msiska and Adam Stapleton, "Findings from auditing prisons in Malawi (part 1): a data-driven approach to SDG16.3.2", Medium, 26 October 2023

(88) Penal Reform International and Thailand Institute of Justice, *Global Prison Trends 2023*



النساء والفتيات بمعظمهن في السجن لارتكابهن جرائم بسيطة تخلو من العنف<sup>(89)</sup>، من قبيل الجرائم ذات الصلة بالامتلاك والمخدرات. وفي ولايات قضائية كثيرة، تودع النساء والفتيات على نحو دائم، أو شبه دائم، في السجن بسبب "جرائم أخلاقية"، مثل الزنا والعلاقات خارج إطار الزواج، والسحر والشعوذة، وبسبب تجريم الإجهاض<sup>(90)</sup>. وقد تتلقى النساء والفتيات أيضاً عقوبات أشد من الرجال والفتيان على الجرائم نفسها<sup>(91)</sup>.

65- وفي قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)، يُعترف بالاحتياجات المحددة للجانيات، وقد وُجّهت دعوة إلى تعزيز استخدام التدابير غير الاحتجازية للنساء والفتيات.

66- ويقع عدد كبير من السجناء ضحايا لأشكال العنف الأسري والجنسي المروّعة. وقد يستمر العنف الموجّه ضدّهن وتعرّضهن للصدّات وإساءة المعاملة خلف جدران السجن. فلا بد من وضع سياسات وخدمات وهيكل أساسية مختلفة لإيداع المرأة في السجن ومعاملتها بغية تلبية الاحتياجات المتميّزة للمرأة وكفالة حمايتها<sup>(92)</sup>.

67- وقد أُحرز تقدم كبير في اتخاذ التدابير غير الاحتجازية للجانيات. ففي البرازيل، وافقت المحكمة العليا في حكم أصدرته عام 2018 على إمكانية الاستعاضة عن الاحتجاز السابق للمحاكمة بالإقامة الجبرية لجميع النساء الحوامل، والأمهات لأطفال دون الثانية عشرة من العمر، والنساء اللواتي لم يرتكبن جرائم عنيفة. وفي كولومبيا، تم التوقيع في عام 2023 على قانون جديد لتعزيز بدائل السجن للنساء المحكوم عليهن بالسجن لمدة تصل إلى ثماني سنوات في حال اضطلاعهن بمسؤوليات رعاية، والاستعاضة عن أحكام السجن بخدمات مجتمعية غير مدفوعة الأجر. وفي هاواي، الولايات المتحدة، لا تودع الفتيات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عاماً في السجن نظراً لوضع بدائل مجتمعية وإتاحة فرص إعادة التأهيل المجتمعية لهن<sup>(93)</sup>.

68- ونظراً لتدني عدد النساء والفتيات في السجن عن عدد الرجال، كثيراً ما تكون الفرص المتاحة لهن للمشاركة في أنشطة إعادة التأهيل أقل تنوعاً وأقل جودة من الفرص المتاحة للرجال والفتيان<sup>(94)</sup>. وقد لا تتاح للنساء سوى دورات قائمة على التمييز الجنساني، مثل الخياطة والحرف اليدوية، ويُحتمل أن تتطوي على إمكانات محدودة لكسب أجر الكفاف<sup>(95)</sup>. ويتطلب التصدي لهذه القوالب النمطية إتاحة فرص اكتساب المهارات للمرأة في مهن أكثر قابلية للاستمرار. ففي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، افتتح بائع بالتجزئة مرفقاً لتدريب السجناء اللواتي يرغبن في تلقي التدريب على ميكانيكا

(89) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *الكتيب المتعلق بالمرأة والسجن*، الطبعة الثانية (منشورات الأمم المتحدة، 2014)، الصفحة 4 (United Nations ) UNODC, Handbook on Women and Imprisonment, 2nd ed. (publication, 2014), p. 4.

(90) A/HRC/31/57، الفقرة 14.

(91) قرار مجلس حقوق الإنسان 27/53.

(92) A/HRC/31/57، الفقرات 16 و17 و19.

(93) ورقة معلومات مقدمة من United Against Torture.

(94) Penal Reform International and Thailand Institute of Justice, *Guide: Rehabilitation and Social Reintegration of Women Prisoners – Implementation of the Bangkok Rules* (2019), p. 14.

(95) ورقة معلومات مقدمة من أميكا ساتكوناناثان.

الدرجات، علماً أنها مهنة يهيمن عليها الذكور عادة<sup>(96)</sup>. وفي إيطاليا، يتم توظيف السجينات في أكبر سجن للنساء في إطار مشروع اجتماعي لإنتاج القهوة بأسلوب حرفي بمصنع التخميص الموجود داخل السجن، علماً أن جميع موظفي المشروع من النساء<sup>(97)</sup>.

69- وهناك نساء كثيرات في السجون يقدمن الرعاية الأساسية للأطفال. ويُسفر تعرض الأطفال للإقامة في أماكن الاحتجاز وفصل الأطفال عن أمهاتهم السجينات عن آثار سلبية<sup>(98)</sup>. ويفضّل إصدار أحكام غير احتجازية حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً، وينبغي أن يستند قرار السماح للأطفال بالبقاء مع أمهاتهم المحتجزات إلى مصالح الطفل الفضلى، مع مراعاة ما يفصله الطفل أيضاً، وفقاً لسنّه ومستوى نمائه<sup>(99)</sup>.

70- وتشير الدراسة العالمية عن الأطفال المحرومين من الحرية إلى أنه ينبغي معاملة الأطفال المتأثرين بهذا الوضع باعتبارهم أصحاب حقوق، لا مجرد ضحايا ظرفيين لأن مقدمي الرعاية إليهم قد صادفوا نظام العدالة الجنائية<sup>(100)</sup>. وأتبع هذا النهج في قضية المحكمة الدستورية م. ضد الدولة في جنوب أفريقيا في عام 2007<sup>(101)</sup>، حيث استُعيض عن عقوبة سالبة للحرية بحق أم لأطفال صغار بعقوبة غير احتجازية لأن القاضي لم يول اهتماماً كافياً للآثار الناشئة على الأطفال نتيجة لإرسال أمهم إلى السجن.

71- وفي الحالات التي لا يمكن فيها تجنب الإيداع في السجن، ينبغي أن تكون المدة التي يقضيها الطفل مع أمه المحتجزة مدةً محدودة. وتضع معظم البلدان حدوداً عمرية معينة تتراوح عادةً بين سنتين و6 سنوات من العمر، وهي السنوات التكوينية التي يكون فيها ارتباط الطفل بأحد والديه هاماً بالنسبة لنمائه السليم، من أجل قبول الطفل في مكان الاحتجاز. وهي تضع أيضاً قيوداً على مدة الإقامة المسموح بها<sup>(102)</sup>. وتشمل العوامل التي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار عند البت فيما إذا كان ينبغي للطفل البقاء في مرفق الاحتجاز مع الأم احتياجات الرضاعة الطبيعية، وعدم وجود حلول بديلة لرعاية الطفل، وملاءمة أماكن الإقامة في السجن لنماء الطفل، وصحة الطفل، وحماية سلامة الطفل، واضطلاح الأم بالمسؤولية الكاملة، وقدرة الأم على ممارسة الأمومة، ومدة العقوبة، والعلاقة بين مقدمة الرعاية والطفل قبل دخولها السجن<sup>(103)</sup>.

72- ويجب حماية كرامة وسلامة كل من الأمهات والنساء والفتيات الحوامل في السجون. فقد خلصت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في إحدى القضايا إلى أن تكبير امرأة في مستشفى الولادة، فضلاً عن ظروف احتجازها غير الملائمة وعدم توفير الرعاية الطبية المناسبة لطفلها، هي عوامل تبلغ حد المعاملة

Penal Reform International and Thailand Institute of Justice, *Guide: Rehabilitation and Social Reintegration of Women Prisoners*, p. 34 (96)

Penal Reform International and Council of Europe, *Guidance Document on the European Prison Rules*, p. 88 (97)

A/74/136، الفقرة 50. (98)

انظر قواعد بانكوك، القاعدتان 49 و64؛ وقرار الجمعية العامة 142/64؛ والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، المادة 30؛ ولجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 14 (2013)، الفقرة 69؛ و Inter-American Court of Human Rights، Advisory Opinion OC-29/22، para. 195 (99)

A/74/136، الفقرة 51. (100)

Constitutional Court of South Africa, *M. v. The State*, Case No. CCT 53/06 [2007] ZACC 18، Judgment, 26 September 2007 (101)

Penal Reform International and the Thailand Institute of Justice, *Guidance Document on the Bangkok Rules: Implementing the United Nations Rules on the Treatment of Women Prisoners and Non-custodial Measures for Women Offenders*, December 2021, p. 116 (102)

A/74/136، الفقرة 52. (103)

الإنسانية والمهينة<sup>(104)</sup>. وفي المقابل، تُنقل النساء في تايلند إلى مرافق طبية خارج السجن للوضع، دون تقييدهن أثناء عملية نقلهن أو لدى إجراء الفحوص الطبية والوضع<sup>(105)</sup>. فيتعيّن أن تتلقى السجينات الرعاية الصحية النسائية أثناء الحمل والوضع، وكذلك بعد ولادة الطفل<sup>(106)</sup>. وفي أحد المرافق في صربيا، يمكن للأطفال الالتحاق بالتعليم المحلي قبل المدرسي، مما يسمح لأمهاتهم بالمشاركة في فرص العمل وسائر الأنشطة<sup>(107)</sup>.

73- وفي إسبانيا، اعتمد أحد السجناء بروتوكولاً لاستعراض الظروف الصحية يراعي، عند تقييم الصحة النفسية للمرأة، اعتباراتٍ من بينها ما إذا كانت المعنية أمّاً لا، فضلاً عن خلفيتها الاجتماعية واحتمال تعرضها لإساءة المعاملة في الماضي<sup>(108)</sup>. وفي سيراليون، يُنظّم بعض السجناء جلسات تُدعى إليها نساء ذوات نفوذ للتدخل باعتبارهن جهات فاعلة لتعزيز السلام بين النساء المودعات في السجن وموظفي السجن. وتشمل هذه الجلسات عناصر للترفيه وبناء الثقة<sup>(109)</sup>.

74- ولا تقتصر الرعاية الصحية الجنسانية الموجهة إلى المرأة على الحمل والوضع. إذ تنص قواعد بانكوك على توافر المرافق والمواد اللازمة لتلبية احتياجات النظافة الصحية الخاصة بالمرأة في أماكن إقامة السجينات<sup>(110)</sup>. ولا يزال بعض السجناء لا يتيح فرصاً كافية للحصول على منتجات الدورة الشهرية للمرأة<sup>(111)</sup>.

75- ويجب أيضاً أن تكفل الخدمات الصحية المقدمة في أماكن الاحتجاز الرعاية المناسبة لصحة المرأة، وكذلك للتغييرات الطارئة على النساء الأكبر سناً<sup>(112)</sup>. إذ يمكن أن تؤدي بيئة السجن المجهدة والمحصورة، على وجه الخصوص، إلى تفاقم أعراض انقطاع الدورة الشهرية للمرأة وأعراض الفترة الانتقالية السابقة لانقطاع الدورة الشهرية. كما أن معظم السجناء لا يتيح بسهولة الوسائل الحياتية الشائعة التي تخفف من أعراض انقطاع الدورة الشهرية، مثل الملابس المتعددة الطبقات، والمشروبات الباردة، والاستحمام المتكرر. وقد يوغز إلى النساء بالانضباط على إثر الأعراض الناشئة على الصعيد العاطفي والنفسي نتيجة لانقطاع الدورة الشهرية، ومحاولتهن ضبط الهبات الساخنة التي تتناوبهن<sup>(113)</sup>. ويمكن أن يؤدي الاكتظاظ في الزنازين إلى ارتفاع درجة الحرارة على نحو لا يُحتمل بالنسبة للنساء اللواتي يعانين من أعراض انقطاع الدورة الشهرية، وقد لا يُسمح لهن بالوصول إلى المرافق التي يمكن أن تخفف من أعراضهن<sup>(114)</sup>.

European Court of Human Rights, *Korneykova and Korneykov v. Ukraine*, Application No. 56660/12, Judgment, 24 March 2016. (104)

ورقة معلومات مقدمة من Thailand Institute of Justice. (105)

قواعد بانكوك، القاعدة 5. (106)

ورقة معلومات مقدمة من مركز بلغراد لحقوق الإنسان. (107)

ورقة معلومات مقدمة من أمين المظالم الإسباني. (108)

ورقة معلومات مقدمة من المعهد الدانمركي "الكرامة" لمكافحة التعذيب. (109)

قواعد بانكوك، القاعدة 5. (110)

ورقتا معلومات مقدمتان من المفوض البرلماني لأيسلندا ومناصري حقوق الإنسان وآخرين. (111)

Inter-American Court of Human Rights, Advisory Opinion OC-29/22, para. 372؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 27 (2010)، الفقرة 21. (112)

Elana F. Jaffe, Aunchalee E.L. Palmquist and Andrea K. Knittel, "Experiences of menopause during incarceration", *Menopause*, vol. 28, No. 7 (July 2021), pp. 829–832. (113)

ورقة معلومات مقدمة من Irish Rule of Law وآخرين. (114)

76- ورغم حاجة كل فرد إلى المياه من أجل الاستحمام، فإن النساء قد يحتجن، أثناء الدورة الشهرية أو بعد انقطاعها، وكذلك أثناء فترة الحمل والإقامة مع أطفالهن في السجن<sup>(115)</sup>، إلى المزيد من الفرص للحصول على المياه. وعند النظر في مدى ملاءمة إيداع امرأة في السجن، ينبغي للقضاة مراعاة عوامل مثل الحمل، والآثار الناشئة على أطفالها نتيجة لذلك، والآثار الناجمة عن انقطاع الدورة الشهرية أو غير ذلك من المسائل ذات الصلة بسنّها أو بصحتها<sup>(116)</sup>.

77- توصي المقررة الخاصة بما يلي:

(أ) أن تشجّع الدول، في إطار نظامها القانوني، على اتخاذ تدابير تحويلية مراعية للمنظور الجنساني في مرحلتها ما قبل المحاكمة وإصدار الأحكام؛

(ب) أن تتيح سلطات السجن الخدمات الصحية وبرامج إعادة التأهيل للنساء في ظل مراعاة أكبر للمنظور الجنساني والصدمات التي يعانين منها؛

(ج) أن تشارك الدول بطريقة فعالة وإيجابية في عملية وضع استراتيجية عالمية لتطبيق قواعد بانكوك.

#### الأطفال والأحداث

78- توفر قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بيجين) وقواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم (قواعد هافانا) معايير لرعاية الأطفال والأحداث في أماكن الاحتجاز. وتتضمن المادة 37 من اتفاقية حقوق الطفل والتعليق العام رقم 24 (2019) للجنة حقوق الطفل بشأن حقوق الطفل في نظام قضاء الأطفال مبادئ متعلقة باحتجاز الأطفال.

79- وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي دوماً إبقاء الأطفال خارج السجن. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التدخلات التعليمية والاقتصادية والأسرية والاجتماعية والنفسية وغيرها، بما في ذلك التدخلات القانونية. وتشجع المقررة الخاصة الدول التي تقل سن المسؤولية الجنائية فيها عن 14 سنة على أن ترفع هذه السن لتصبح 14 سنة على الأقل<sup>(117)</sup>. وينبغي ألا يكون الحرمان من الحرية سوى تدبير يتم اللجوء إليه بوصفه الخيار الأخير، وينبغي أيضاً أن يكون تدبيراً متناسباً لا يمكن تقاذه حينما يُعتبر ضرورياً. وينبغي إيواء الأطفال في مرافق معدة للسكن لا في مرافق تشبه السجن، وأن تكون هذه المرافق ملائمة للأطفال ومناسبة لسنّهم ولمرحلة نمائهم. وكثيراً ما يعاني المراهقون المودعون في السجن من مشاكل صحية متنوعة على الصعيدين البدني والنفسي، وتبين دراسات المقارنة باستمرار ضعف حالتهم الصحية قياساً بالمراهقين غير المحتجزين<sup>(118)</sup>.

80- وينبغي وضع الأطفال في مرافق قريبة قدر المستطاع من أماكن إقامة أسرهم للحفاظ على التواصل معها، ما لم يكن ذلك في غير مصلحتهم الفضلى، كما ينبغي أن يكونوا على اتصال منتظم بالمجتمع المحلي بوجه أعم. ولديهم الحق في الحصول على التعليم، وينبغي أن يتلقوا تدريباً مهنيّاً عند

Penal Reform International and the Association for the Prevention of Torture, “Women in detention: (115) a guide to gender-sensitive monitoring” 2nd ed. (2015), p. 14

Sentencing Council for England and Wales, “The imposition of community and custodial sentences (116) guideline: consultation”, 29 November 2023

لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 24 (2019)، الفقرة 22.

Rohan Borschmann and others, “The health of adolescents in detention: a global scoping (118) نظر .review”, *The Lancet Public Health*, vol. 5, No. 2 (February 2020), pp. e114–e126

الاعتناء<sup>(119)</sup>. ونظراً إلى أن عدد الفتيات في السجون لا يزال صغيراً، فإن السجون غير مجهّزة بوجه خاص لتلبية احتياجاتهن، مما يؤدي إلى احتجاز الفتيات في أحيان كثيرة في مرافق للبالغين، وهو ما يشكل خرقاً للقاعدة 11(د) من قواعد نيلسون مانديلا.

81- وينبغي أن تُحظر التدابير التأديبية حظراً تاماً، ومنها مثلاً العقوبة البدنية، أو الإيداع في زنزانة مظلمة، أو الحبس الانفرادي، أو أي عقوبة أخرى قد تضرّ بالصحة البدنية أو العقلية للطفل أو برفاهه. ولا يُسمح باستخدام التقييد إلا حين يشكل الطفل خطراً وشيكاً يتمثل في إمكانية إلحاق الضرر بنفسه أو بالآخرين، ولا يجوز اللجوء إلى التقييد إلا بعد استنفاد الوسائل الأخرى للسيطرة على الطفل فحسب<sup>(120)</sup>. وقد أدرجت المقررة الخاصة الأفعنة المانعة للبلصق وغيرها من وسائل التقييد ضمن قائمة الأدوات التي ينطوي استخدامها في حد ذاته على قسوة<sup>(121)</sup>.

82- ويجب إيلاء الاعتبار الخاص للأطفال الذين يقترنون من نهاية مرحلة الطفولة. فمن المؤلم بوجه خاص بالنسبة للأطفال الذين يقترنون من سن الرشد عدم معرفة ما إذا كان سيجري نقلهم إلى سجن للبالغين أو متى سيتم ذلك. لذا ينبغي للسلطات المختصة أن تُجري، قبل ستة أشهر على الأقل من بلوغ الطفل سن الرشد، وبالتشاور الوثيق مع الطفل وأسرته أو الوصي عليه أو ممثل آخر، تقييماً للاحتياجات والمخاطر في حالته مع مراعاة جميع العوامل ذات الصلة، بما في ذلك حقوق واحتياجات الأطفال الآخرين في مرافق الأحداث، ومدى ملاءمة إيداع الطفل في السجن في ضوء أي ظروف كامنة، والحيلولة دون توقف أي تعليم مستمر أو تدريب مهني يتلقاه. ويُدير بعض الدول مرافق للأحداث بغية مواصلة استخدامها إلى ما بعد سن الرشد تبعاً لسمات الأطفال المعنيين المحرومين من حريتهم. وهذا اعتراف بأن احتياجات الأطفال ومواطن ضعفهم لا تتغير عند بلوغهم سن الرشد. كما أن هذا الإجراء يساعد على التقليل من حدوث اضطرابات في العلاقات الداعمة التي يقيمها الأحداث مع الأشخاص الذين يقدمون خدمات قضاء الأحداث<sup>(122)</sup>.

83- وتجدر الإشارة إلى أن الظروف القائمة في مرافق احتجاز الأحداث يمكن أن تكون مروّعة وذات آثار ضارة بالأطفال، على غرار الظروف التي يمكن أن تكون سائدة في سجون البالغين. وتُبلغ سجون الأحداث عن الإفراط في حبس السجناء في زنزينهم خلال اليوم، مما يؤدي إلى حوادث إيذاء الذات<sup>(123)</sup> والانتحار. ورغم أنه يفضّل استخدام المرافق المعدّة للسكن فيما يتعلق بالأحداث، فإن هذه المرافق يجب أن تكون مختلفة عن السجون وأكثر من مجرد التسمية. إذ يتعين أن يكون هناك تغيير مُصاحب في عقلية الموظفين وفي تدريبهم لصالح إعادة تأهيل الأحداث وإطلاق سراحهم<sup>(124)</sup>.

84- ففي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وضعت وزارة العدل تدخلات مجتمعية تقليدية بصفة رسمية، وأنشأت خدمات للوساطة على نطاق القرى تبعاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بإجراءات الوساطة مع الأطفال، مما أدى إلى تجنب إحالة 90 في المائة من القضايا إلى المحاكم في المقاطعات التي شهدت

(119) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 24(2019)، الفقرتان 94 و95(ج) و(ه).

(120) المرجع نفسه، الفقرة 95 (و) و(ز).

(121) A/78/324، الفقرة 49.

(122) His Majesty's Inspectorate of Probation, "Youth to adult transitions", 27 October 2023.

(123) ورقة معلومات مقدمة من اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان.

(124) ورقة معلومات مقدمة من منظمة بنغلاديش لحقوق الإنسان.

تنفيذ هذا المشروع<sup>(125)</sup>. وفي العراق، تُبذل دعماً لإعادة إدماج الأطفال جهود لتوفير المشورة إليهم والعلاج بالفن والتربية على مبادئ السلام<sup>(126)</sup>.

85- ويُعتبر اعتماد التغييرات التشريعية والتعاونية في نُظم قضاء الأحداث ذا أهمية حاسمة لحماية الأطفال المحرومين من حريتهم. وقد اعتمدت أنتيغوا وبربودا، وغرينادا، وسانت كيتس ونيفس، على سبيل المثال، القانون النموذجي لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي المتعلق بقضاء الأطفال. واعتمدت ترينيداد وتوباغو بروتوكولاً يشمل وكالات متعددة وينص على إقامة علاقة تعاونية فيما بين الوكالات التي تؤدي أدواراً مختلفة في نظام قضاء الأحداث<sup>(127)</sup>.

86- توصي المقررة الخاصة بما يلي:

(أ) أن تضع الدول خطط عمل وطنية بشأن معاملة الأطفال في إطار نُظم العدالة الجنائية، بما في ذلك السجون، تتضمن معايير واضحة بشأن الكيفية التي يمكن بها خفض عدد الأطفال المحتجزين على نحو مستدام؛

(ب) أن تقوم الدول بتحديث القوانين والسياسات الوطنية لكفالة امتثالها للمعايير الدولية المتعلقة بالأطفال المخالفين للقانون، مع إدماج التعليق العام رقم 24 (2019) للجنة حقوق الطفل ضمن هذه القوانين والسياسات.

وعلاوة على ذلك، تدعو المقررة الخاصة المجتمع الدولي إلى النظر في تحديث قواعد هافانا وقواعد بيجين.

#### الشعوب الأصلية

87- تعكس النُظم القانونية الجنائية، بما في ذلك السجون، التمييز والتهميش اللذين قد يتعرض لهما أفراد الشعوب الأصلية في المجتمع المحلي وتزيد من حدتهما على نحو منتظم. ففي حال عدم اتخاذ تدابير خاصة، يمكن أن يشتد خطر المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي يتعرض لها أفراد الشعوب الأصلية في السجون، حيث يزداد اختلال توازن القوى بين السجناء من أفراد الشعوب الأصلية والسلطات.

88- ومما يبعث على القلق الشديد أن السجناء من أفراد الشعوب الأصلية يُعدون أكثر عرضةً لممارسات الحبس الانفرادي والخضوع لأنظمة أمنية مشددة ولتدابير تأديبية أكثر قسوة من التدابير المتخذة بحق السجناء غير أفراد الشعوب الأصلية<sup>(128)</sup>. وقد سجّل بعض البلدان بين السجناء من هذه الفئة معدلات وفيات أعلى أثناء الاحتجاز ومعدلات انتحار أعلى من المعدلات لدى سائر فئات السجناء<sup>(129)</sup>.

89- ويفرض الالتزام بعدم التمييز التزاماً إيجابياً على الدول بمراعاة الاحتياجات الخاصة ومواطني الضعف لدى السجناء من أفراد الشعوب الأصلية والاستجابة لها<sup>(130)</sup>. ويمكن أن يحدث التمييز ضد

(125) World Organisation against Torture, *Best Practices to Protect Children against Torture in Detention* (2021), p. 24.

(126) Terre des hommes, *Making a Positive Impact for Children: Annual Report 2022* (2023), p. 25.

(127) Convention Against Torture Initiative and Wilton Park, "Sharing experiences and building capacity in the Caribbean", paras. 18 and 19.

(128) A/HRC/24/50، الفقرة 44.

(129) ورقات معلومات مقدمة من اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان، والدائرة القانونية للشعوب الأصلية في فيكتوريا، ومجلس العدل للأمم الأولى في كولومبيا البريطانية وآخرين.

(130) قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة 2.

السجناء من أفراد الشعوب الأصلية حين لا يعاملون بشكل مختلف عن سائر السجناء، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تلبية احتياجاتهم الثقافية والدينية واللغوية الخاصة. ويساور المقررة الخاصة القلق لأن معدلات إيداع الأفراد من الشعوب الأصلية في السجن لا تزال مرتفعة أو آخذة في الازدياد في بعض الدول، حسب ما أفادت به تقارير<sup>(131)</sup>.

90- وعلى الرغم من تنوع المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، فإن السمة العامة لنظم العدالة فيها هي اللجوء إلى العدالة التصالحية القائمة على توافق الآراء والوساطة والحفاظ على الروابط المجتمعية عوضاً عن الأحكام السالبة للحرية في شكل عقوبة<sup>(132)</sup>. وتعترف اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بأن أماكن الاحتجاز السائدة يمكن أن تُعرض أفراد الشعوب الأصلية لعقوبة مزدوجة، أي الحرمان من الحرية والحرمان من الهوية الثقافية وأساليب الحياة، مما قد يؤدي إلى معاملة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة<sup>(133)</sup>. ويُذكر من بين المبادئ التوجيهية لفرض عقوبات على أفراد الشعوب الأصلية استخدام العقوبات غير الاحتجازية، وفقاً لأعراف هذه الشعوب أو قوانينها العرفية، حيثما تكون هذه العقوبات متوافقة مع النظام القانوني المعمول به<sup>(134)</sup>.

91- وترحب المقررة الخاصة بالنهج المتميز الذي اتبعته محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إزاء أفراد الشعوب الأصلية المحرومين من الحرية في رأيها الاستشاري لعام 2022<sup>(135)</sup>. إذ شددت المحكمة على أن الحرمان من الحرية ينبغي أن يكون الاستثناء، وأن يحافظ، عند الاقتضاء، على الهوية الثقافية عن طريق إيداع الفرد المنتمي إلى الشعوب الأصلية في أقرب سجن من مجتمعه المحلي؛ وحماية حقه في ممارسة الأنشطة التقليدية أو الدينية أو الروحية؛ وضمان حصوله على الغذاء الملائم ثقافياً؛ وإتاحة إمكانية حصوله على الرعاية الطبية التي تشمل الاستعانة بالطب التقليدي<sup>(136)</sup>.

92- وينبغي للدول أن تكفل قدرة أفراد الشعوب الأصلية على نقل المعلومات وتلقيها وفهمها بلغتهم، وأن تكفل القدرة على تلبية احتياجاتهم الثقافية عن طريق البرامج القائمة في السجون<sup>(137)</sup>. وينبغي أن تتاح للسجناء من أفراد الشعوب الأصلية أماكن إقامة تعكس على أفضل وجه نهجهم المجتمعي، عن طريق إقامة "الوحدات النمطية" لهم أو الغرف الجماعية، وأن تتاح لهم حيثما أمكن إمكانية إعداد طعامهم واتباع عاداتهم<sup>(138)</sup>. ومن الضروري إجراء مشاورات منتظمة مع سلطات ومجتمعات الشعوب الأصلية، بما يشمل أفراد هذه المجتمعات المودعين في السجن<sup>(139)</sup>.

(131) ورقات معلومات مقدمة من اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان، والآلية الوقائية الوطنية الأسترالية، واللجنة الكندية لحقوق الإنسان، وكبير أمناء المظالم في نيوزيلندا.

(132) CAT/C/50/2، الفقرة 92، و CAT/OP/BOL/3، الفقرة 108.

(133) CAT/OP/MEX/1، الفقرة 255.

(134) منظمة العمل الدولية، اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، 1989 (رقم 169)، المادة 10(2)؛ وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المواد 2 و 5 و 8.

(135) Inter-American Court of Human Rights, Advisory Opinion OC-29/22, paras. 277–336.

(136) المرجع نفسه، الفقرات 295 – 322.

(137) المرجع نفسه، الفقرات 323 – 330.

(138) الملاحظات الأولية المتعلقة بزيارة المقررة الخاصة إلى شيلي. ويمكن الاطلاع عليها في

[https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/torture/sr/preliminary\\_observations\\_srt\\_mission\\_chile\\_25102023.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/torture/sr/preliminary_observations_srt_mission_chile_25102023.pdf)

(139) Inter-American Court of Human Rights, Advisory Opinion OC-29/22, para. 298.

93- وينبغي مراعاة السنّ والجنس والشؤون الجنسانية والخصائص الأخرى لفردى السجناء من الشعوب الأصلية عند وضع السياسات، والاستجابات الفردية، لكفالة شروط الإقامة الكريمة لهم ومنع تعرضهم للتعذيب وإساءة المعاملة. إذ تجدر الإشارة إلى أن نساء الشعوب الأصلية، على سبيل المثال، ممثلات تمثيلاً زائداً في السجون مقارنةً بالنساء من غير الشعوب الأصلية<sup>(140)</sup>، وفي ولايات قضائية معينة مقارنةً بالرجال من الشعوب الأصلية<sup>(141)</sup>. وهنّ كثيراً ما يواجهن حواجز أكبر في الحصول على الرعاية الصحية مقارنةً بالآخرين. وقد تبين أن نساء الشعوب الأصلية في بعض البلدان يتعرّضن للفتيش الشخصي بعد التعرية أكثر من النساء من غير الشعوب الأصلية<sup>(142)</sup>. وتفيد التقارير بأنهن يتعرّضن أيضاً لعدد أكبر من حوادث العنف، بما في ذلك العنف الجنسي<sup>(143)</sup>.

94- كما أن فئة الأحداث من الشعوب الأصلية ممثلة تمثيلاً زائداً في بعض الولايات القضائية<sup>(144)</sup>. ووردت تقارير مقلقة للغاية عن أعمال التسلط والمضايقة والعنف البدني والجنسي الصادرة عن الموظفين وسجناء آخرين في بعض البلدان<sup>(145)</sup>. ووثقت تقارير أخرى تعرّض الأحداث من الشعوب الأصلية أكثر من الأحداث الآخرين لأشد الإجراءات العقابية وأقسى أشكال المعاملة، من قبيل وضعهم في الحبس الانفرادي<sup>(146)</sup>.

95- ومن شأن تلبية الاحتياجات الخاصة للسجناء من الشعوب الأصلية على كل من الصعيد الثقافي والديني واللغوي التقليل من ممارسات التمييز وادعاءات إساءة المعاملة. وترى المقررة الخاصة أن إيلاء الاهتمام لهذه المسائل لا يتطلب إسهامات كبيرة ويمكن تحقيقه حيثما توافرت الإرادة السياسية، وهو يأتي بفوائد كبيرة. ففي البرازيل، اتخذت إجراءات تتيح للأشخاص التعريف عن أنفسهم باعتبارهم من الشعوب الأصلية، مما يفرض التزاماً على الدولة بجمع هذا النوع من المعلومات وتقديم خدمات مترجم شفوي<sup>(147)</sup>. وفي كندا، تسمح استراتيجيات العدالة لأفراد الشعوب الأصلية بالبقاء في حجيرات عوضاً عن السجن حفاظاً على الروابط القائمة مع أراضيهم وشعبهم<sup>(148)</sup>. كما تُلزم كندا قضاتها بمراعاة الظروف الفريدة وعوامل التاريخ الاجتماعي للقضايا عند إصدار الأحكام، بغية الحد من التمثيل الزائد وضمان الإنصاف في النتائج القضائية<sup>(149)</sup>. وتوفر شيلي ميسرين متعددي الثقافات لمساعدة أفراد الشعوب الأصلية على فهم النظام القضائي، وتوفر المكسيك مروجين في الميدان الثقافي لقضاء الوقت مع السجناء من الشعوب الأصلية وإتاحة استمرار الروابط مع المجتمع المحلي عن طريق تبادل اللغة والطعام والطقوس في السجن<sup>(150)</sup>.

96- توصي المقررة الخاصة بما يلي:

(أ) أن تنظر الدول في اعتماد النهج الشامل الذي تتبعه محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان باعتباره من الممارسات الجيدة في النهج المتبعة إزاء السجناء من الشعوب الأصلية؛

(140) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 39(2022)، الفقرة 32.

(141) Office of the Correctional Investigator of Canada, *Annual Report 2022–2023* (2023), pp. 52 and 55.

(142) ورقة معلومات مقدمة من اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان.

(143) A/HRC/24/50، الفقرة 63.

(144) ورقة معلومات مقدمة من لجنة كوينزلاند للأسرة والطفل؛ ولجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 11(2009)، الفقرة 74.

(145) E/C.19/2022/4، الفقرات 28–32.

(146) A/HRC/24/50، الفقرة 67.

(147) ورقة معلومات مقدمة من المكتب الاتحادي للدفاع العام في البرازيل.

(148) ورقة معلومات مقدمة من مجلس العدل للأمم الأولى في كولومبيا البريطانية وآخرين.

(149) Office of the Correctional Investigator of Canada, *Annual Report 2022–2023*, p. 52.

(150) Inter-American Court of Human Rights, *Advisory Opinion OC-29/22*, para. 299.



(ب) أن تُحسِّن سلطات السجن معدلات توظيف وتمثيل الموظفين من الشعوب الأصلية وذوي الخبرة المتخصصة في شؤون الشعوب الأصلية<sup>(151)</sup>؛

(ج) وتتيح سلطات السجن التدريب المناسب ثقافياً لأفراد الشعوب الأصلية، والتقييمات المتعلقة بالمخاطر والاحتياجات في حالاتهم، والرعاية الصحية، وبرامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، في ظل احترام حقهم في ممارسة عاداتهم وتقاليدهم.

#### السجناء وتنوع الخصائص النفسية

97- تمثل بيانات السجن أماكن غير مألوفة، ويمكن أن تخلف أثراً شديداً على السجناء في ظل خشخشة المفاتيح، وقرع الأبواب والبوابات الحديدية، والأصوات الغريبة أو الصاخبة، والروائح والإضاءة الاصطناعية. ويمكن أن يسيء الموظفون فهم الاستجابة السلوكية للسجناء ذوي الخصائص النفسية المختلفة في إطار هذه البيئة باعتبارها فعلاً عدوانياً أو نوعاً من اللامبالاة أو إصابة بالتسمم، مما يؤدي إلى معاملة هؤلاء السجناء أو معاقبتهم بشكل غير منصف<sup>(152)</sup>. وتلاحظ المقررة الخاصة أن معيار ما يشكل إساءة المعاملة قد يكون أدنى مستوى بالنسبة للسجناء ذوي الخصائص النفسية المختلفة مقارنةً بسائر السجناء.

98- ويُذكر من بين السجناء ذوي الخصائص النفسية المختلفة الأشخاص الذين يتسمون باضطراب نقص الانتباه، والتوحد، وصعوبات النطق واللغة، واضطرابات التشنج اللاإرادي، والذين تعرضوا لإصابات دماغية. وعلى الرغم من أن هذه الحالات قد تكون قائمة بالتزامن مع الأمراض النفسية، فيجب أن يكون مفهوماً أنها تختلف عن حالات الصحة النفسية، ومن ثم فقد تؤدي إلى احتياجات مختلفة ربما تستلزم خدمات مختلفة.

99- وعلى الرغم من ضرورة إجراء المزيد من البحث في هذا المجال، فقد وُثِّق وجود عدد كبير من الأشخاص ذوي الخصائص النفسية المختلفة بين السجناء. ففي إنكلترا وويلز، على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن نصف عدد الأشخاص الذين يدخلون السجن يتسمون بخصائص نفسية مختلفة<sup>(153)</sup>. وقد يكون معدل الإصابات في الرأس بين السجناء أعلى من الإصابات نفسها بين الرجال نتيجةً لتعرضهم للعنف الأسري في الماضي<sup>(154)</sup>.

100- وتشمل المبادرات التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد زيادة الوعي بين الموظفين باختلاف الخصائص النفسية، بما في ذلك الكيفية التي يمكن بها تحديد الحالات المحتملة، واستخدام خطط الرعاية المصممة حسب الاحتياجات الفردية، وتوفير الدعم الفردي للسجناء ذوي الاحتياجات التعليمية<sup>(155)</sup>. ومن شأن وجود موظفين متخصصين أن يتيح واحدة من أفضل الممارسات. وتتوفر مجموعة متزايدة من برامج الاعتماد والموارد المتعلقة بالتوحد والمعده للسجون، وهي تقدم اقتراحات لإجراء تعديلات معقولة على بيئة السجن وعلى الأنشطة المضطلع بها في حالات الأشخاص المتوحدين، مثل حضورهم إلى غرفة التمارين الرياضية في أوقات هادئة، والسماح لهم بالحصول على أقيات الأذن من الضوضاء، وأخذهم مسبقاً إلى

(151) CAT/OP/MEX/1، الفقرة 30.

(152) Revolving Doors, "Exploring the links between neurodiversity and the revolving door of crisis and crime" (September 2022), p. 5.

(153) Her Majesty's Inspectorate of Prisons and Her Majesty's Inspectorate of Probation, *Neurodiversity in the Criminal Justice System: A Review of Evidence* (2021), p. 8.

(154) ورقة معلومات مقدمة من خوانا إينيس أكوستا - لوبيز وآخرين.

(155) ورقة معلومات مقدمة من الآلية الوطنية في المملكة المتحدة.

المرافق التي سيتم فيها إجراء التعليم أو ورش العمل حتى يتمكنوا من التعرف على المكان<sup>(156)</sup>. ومن المتوقع ألا تشكل الترتيبات التيسيرية المعقولة المتعلقة بالسجناء ذوي الخصائص النفسية المختلفة عبئاً مالياً إذا كان السجن يُدار بشكل جيد بالفعل.

101- ويمكن اتخاذ خطوات أخرى لضبط المؤثرات الحسية وتقليل الحمل الزائد بالنسبة للأفراد ذوي الخصائص النفسية المختلفة. وقد يشمل ذلك استخدام مصابيح الإضاءة المخففة، وتوفير سدادات الأذن وسائر أساليب الحد من الضوضاء، والسماح باستخدام وسائل التفاعل الحسي أو ألعاب التلمل، واعتماد أساليب الاتصال التي تسترشد بالخصائص النفسية المختلفة<sup>(157)</sup>.

102- توصي المقررة الخاصة بما يلي:

(أ) أن تُجري الدول بحثاً بشأن تنوع الخصائص النفسية في إطار بيئة السجون وتضع توصيات ومبادئ توجيهية في هذا الصدد؛

(ب) أن تُدرج سلطات السجن فحص تنوع الخصائص النفسية في سياق التقييمات الفردية وإعداد الأحكام وبرامج إعادة التأهيل.

### ثالثاً - الاستنتاج

103- تشدد المقررة الخاصة على الحاجة الملحة إلى إصلاح السجون على الصعيد العالمي. وهي تحث الدول على إجراء هذه الإصلاحات لا بمعزل عن سائر الإصلاحات، بل عن طريق المشاركة الكاملة لنظام العدالة الجنائية الأوسع نطاقاً. وهي تعرب عن استعدادها لمساعدة الدول على الدخول في عصر حديث جديد من الممارسات وأساليب الإدارة العادلة والإنسانية في السجون.

(156) Clare Hughes, "Supporting autistic people in prison and probation services", National Autistic Society, 2 September 2019.

(157) Her Majesty's Inspectorate of Prisons and Her Majesty's Inspectorate of Probation, *Neurodiversity in the Criminal Justice System*.